Dirasat, Human and Social Sciences, Volume 49, No. 5, 2022

Deanship of Scientific Research

Sibawayh Positions of Silence from Yunus bin Habib Syntactically Views on "The Book"

Salah Abu Yahya*

Researcher.

Received: 15/4/2021
Revised: 8/6/2021
Accepted: 30/6/2021
Published: 15/9/2022

* *Corresponding author:*
salahabuyahay@gmail.com

Citation: Abu Yahya, S. . (2022). Sibawayh Positions of Silence from Yunus bin Habib Syntactically Views on "The Book". *Dirasat: Human and Social Sciences*, *49*(5), 283–301. https://doi.org/10.35516/hum.v49i5.2757

© 2022 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

This study attempted to identify two sholars from the founders Arabic syntactic, namely: Sibawayh and Yunus bin Habib. He highlighted Sibawayh silence positions on the Syntactically views of Yunus bin Habib in "The Book", as a close Syntactically relationship between them was evident, which contributed to the emergence of Sibawayh Syntactically personality, and then the formation of an integrated Syntactically book considered the history of the Arabic book. This study tried to clarify Sibawayh positions by revealing aspects of his vision of Yunus views in his Syntactically positions, and the extent to which these positions are compatible and different with Syntactically rules. Sibawayh silence positions varied, as the were manifested in three positions; The first: Sibawayh silence positions and carried on approval. The second: Sibawayh silence positions and carried on opposition. the third: Sibawayh silence positions which cannot be construed for approval or opposition. Some of Yunus bin Habib Syntactically views had a clear impact on the Syntactically lesson, and this is evidence of its importance, even if Sibawayh didn't express his position on it.

Keywords: Positions, silence; syntactic, Yunus; Sibawayh, opinions, The book.

مَوَ اقِفُ سِيْبَوَيْه السَّاكِتَةِ مِنْ آرَاءِ يُونُسَ بِنِ حَبِيْبٍ النَّحْوِيّةِ فِي "الكِتَابِ"

*صلاح أبو يحيى**

باحث.

ملخّص

حاول هذا البحثُ الوقوفَ عند عالمَيْن من مؤسسي النَّحو العربيّ، هما: سيبويه، ويونس بن حبيب. وأبرز مواقف سيبويه السَّاكتة من آراء يونس بن حبيب النَّحْويّة في "الكتاب"؛ إذْ تجلتْ بينهما علاقة نَحْويّة وطيدة، التي أسهمتْ في نشوء شخصية سيبويه النَّحْويّة، ومِنْ ثَمَّ تكوين كتاب نَحْويّ متكامل يُعدُّ الكتاب الأوّل في تاريخ النَّحْويّ العربيّ. وحاول هذا البحث تجلية مواقف سيبويه السَّاكتة بالكشف عن جوانب رؤيته لآراء يونس في مواقفه النَّحْويّة، ومدى توافق هذه المواقف واختلافها مع القواعد النَّحْويّة، وحاول إبرازَ آراء يونس بن حبيب من حيث القوة، والضعف، والتّماشي مع القواعد النَّحْويّة وعدمه. وتنوّعت مواقف سيبويه السَّاكتة؛ إذ كانت تتجلى في ثلاثة مواقف، الأوَّل: مواقف سيبويه السَّاكتة والمحمولة على الموافقة. والثَّانيّ: مواقف سيبويه السَّاكتة والمحمولة على المعارضة. والثّالث: مواقف سيبويه السَّاكتة التي لا يمكن أنْ تحمل على الموافقة أو المعارضة. وكان لبعض آراء يونس بن حبيب النَّحْويّة أثرٌ واضحٌ في الدَّرس النَّحْويّ، وهذا دليل على أهميتها، وإنْ لم يبدِ سيبويه موقفه منها.

الكلمات الدالة: المواقف، السَّاكتة، النَّحو، يونس، سيبويه، آراء، الكتاب.

المقدمة:

ارتبطتْ نشأة النَّحو العربيّ ببعض العلماء الَّذين أسسوا هذا العلم، بل نَضَجَ نُضْجًا وهو في بداياته على أيديهم، من مثل: سيبويه **(ت 180هـ)**، ويونس بن حبيب **(ت 182هـ)**، والخليل **(ت 170هـ)**، وغيرهم. ولذلك أحببتُ أنْ أقف عند عالمَيْن من مؤسسي هذا العلم، وهما: سيبويه، ويونس بن حبيب. وهذان العالمان أسهما في تقعيد القواعد النَّحْويّة؛ إذْ ولّد هذا التّشارك إلى وجود علاقة نَحْويّة وطيدة بينهما، وأدتْ هذه العلاقة إلى صَقْل شخصية سيبويه النَّحْويّة الّتي تميّزتْ بالقوة العِلْميّة، ثمّ أدتْ - هذه العلاقة – إلى تكوين كتاب نَحْويّ متكامل يُعدُّ الكتاب الأوّل في تاريخ الدَّرس النَّحْويّ العربيّ.

مشكلة الدِّراسة:

تكمن مشكلة الدِّراسة في الوقوف على مواقف سيبويه من آراء شيخه يونس بن حبيب الّذي كَثُر ورود اسمه في كتابه، فأردتْ إبراز مواقف التلميذ سيبويه من آراء شيخه يونس بن حبيب، ولعلّ هذا الأمرَ هو المحفّز لكتابة هذا البحث من خلال الكشف عن جوانب التّفكير النَّحْويّ عند سيبويه من خلال مواقفه النَّحْويّة. وحاولتُ كذلك إبراز أهمية آراء يونس بن حبيب النَّحْويّة بما أضافته للدَّرس النَّحْويّ، وبالنسبة لسيبويه كيف نظر إليها؟ وهل كانت مهمة لديه باعتمادها؟

وتعدّدتْ مواقف سيبويه من آراء يونس بن حبيب النَّحْويّة في "الكتاب"، فكانت ثلاثة مواقف: المواقف الموافقة، والمواقف المعارضة، والمواقف السَّاكتة. وكان عددُ الآراء النَّحْويّة للمواقف الموافقة سبعةً وعشرين رأيًا نَحْويًا، والمواقف المعارضة خمسةَ عشرَ رأيًا نَحْويًا، والمواقف السَّاكتة أحدَ عشرَ رأيًا نَحْويًا. وجعلتُ كلَّ منها في بحث مستقل؛ لأنَّ طبيعةَ الأبحاثِ محكومةٌ بعدد معين من الصَّفحات.

وحاولتُ في هذا البحث دراسة مواقف سيبويه **السَّاكتة** من آراء يونس بن حبيب النَّحْويّة في **"الكتاب"**، وكانت آراؤه الَّتي تمثل المواقف السَّاكتة لسيبويه أحدَ عشرَ رأيًا نَحْويًا. وتنوّعت مواقف سيبويه السَّاكتة، إذ كانت تتجلى في ثلاثة مواقف، **الأوَّل:** مواقف سيبويه السَّاكتة والمحمولة على الموافقة. **والثَّانيّ:** مواقف سيبويه السَّاكتة والمحمولة على المعارضة. **والثّالث:** مواقف سيبويه السَّاكتة التي لا يمكن أنْ تحمل على الموافقة أو المعارضة. ووقفتُ عند آراء العلماء من هذه المواقف والآراء، وحاولتُ إبراز آراء يونس بن حبيب من حيث القوة، والضعف، والتّماشي مع القواعد النَّحْويّة وعدمه، وكذلك الأمر بالنّسبة لمواقف سيبويه فبيّنتُ قوتها، وضعفها، وتماشيها مع القواعد النَّحْويّة وعدمه.

وبرزتْ مسألة في تضاعيف هذا البحث وهي: أهمية دور السِّياق الاجتماعي في التّوجيه الإعرابي، فارتأيتُ تجليتها وبَحْثَ دورِها في التّوجيه الإعرابي، وبهذا لم يقتصر الأمر على نحو الجملة، بل تعداه إلى نحو النّصِّ وأثر السّياق الاجتماعي، بَيْد أنَّ السّمةَ الغالبةَ هي سيطرة نحو الجملة على القدماء. وقد حاولتُ إبراز دور المعنى في توجيه الإعراب في هذا البحث.

أهمية الدِّراسة:

تكمن أهمية هذه الدِّراسة من جوانب عدّة، **ومن أهمها:**

1- إبراز مواقف سيبويه السَّاكتة، ولا سيّما تنوّع هذه المواقف.
2- الكشف عن العلاقة العِلْميّة بين يونس بن حبيب وسيبويه.
3- أهمية آراء يونس بن حبيب في الدَّرس النَّحْويّ.

مصادر الدِّراسة:

كانت مصادرُ الدِّراسة من أُمَّات الكتب النَّحْويّة، وذلك لأنَّ طبيعةَ الدِّراسةِ الّتي تتحدّث عن سيبويه ويونس بن حبيب تقتضي الرّجوع إلى أُمَّات الكتب النَّحْويّة.

أسئلة الدِّراسة:

1- كيف تناول سيبويه في مواقفه آراء يونس بن حبيب؟
2- هل تنوّعت هذه مواقف سيبويه من حيث المَيْل إلى الموافقة والمعارضة أو الابتعاد عن كلا الأمرين، ولا سيّما أنَّها مواقف ساكتة؟
3- ما مدى تطابق مواقف سيبويه وآراء يونس بن حبيب مع القاعدة النَّحْويّة؟
4- ما دور آراء يونس بن حبيب في الدَّرس النَّحْوي؟
5- ما أثر السِّياق الاجتماعي في توجيه الإعراب، في ظل سيطرة نحو الجملة على القدماء؟

وغيرها من الأسئلة.

الدِّراسات السَّابقة:

تنوّعت الدِّراسات النَّحْويّة السَّابقة الّتي تناولتْ عِلْمَ هذين العالمَيْن، بَيْد أنَّ هذه الدِّراسات لم تتناولْ مواقف سيبويه من آراء يونس بن حبيب النَّحْويّة في الكتاب في حدود ما اطّلعتُ عليه، إذْ ارتكز بعضها على أصول النَّحو العربيّ، من مثل: بحث "أثر يونس بن حبيب في كتاب سيبويه"، فهذا

البحثُ اختصَّ بأصول النَّحو العربيّ ومدى تطبيقها. وأمَّا بحثي فقد اعتنى باستخراج مواقف سيبويه السَّاكتة من آراء يونس بن حبيب ودراستها نَحْويًا، إذْ اختصَّ بالمسائل النَّحْويّة ودراستها، وعليه فكلّ من البحثين يختلف عن الآخر، ولذلك أحببتُ أنْ أشرع بكتابة هذا البحث من حيث إنَّه يحمل فكرة بحثية جديدة تجاه هذين العالمَيْن.

خُطة الدِّراسة:

قسّمتُ هذا البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة، والمصادر والمراجع، **على النَّحو الآتي:**

1- مقدمة.
2- تمهيد.
3- المبحث الأوَّل: وصف عام للمسائل الّتي كان ليونس بن حبيب رأيٌ فيها وسكت عنها سيبويه.
4- المبحث الثَّانيّ: المواقف السَّاكتة لسيبويه على آراء يونس بن حبيب في "الكتاب" والمحمولة على الموافقة.
5- المبحث الثَّالث: المواقف السَّاكتة لسيبويه على آراء يونس بن حبيب في "الكتاب" والمحمولة على المعارضة.
6- المبحث الرَّابع: المواقف السَّاكتة لسيبويه على آراء يونس بن حبيب في "الكتاب" التي لا يمكن أنْ تحمل على الموافقة أو المعارضة.
7- المبحث الخامس: التّحليل والتعقيب.
8- خاتمة.
9- المصادر والمراجع.

مَنْهج الدِّراسة:

أمّا المنهج الّذي اتّبعته في هذا البحث فقد اتّبعتُ منهجين؛ **الأوَّل: المنهج الإحصائي**، وذلك بجمع آراء يونس بن حبيب النَّحْويّة الَّتي تمثل المواقف السَّاكتة لسيبويه في **"الكتاب"**، والبالغة أحدَ عشرَ رأيًا نَحْويًا. **والثَّاني:** اتّبعتُ المنهج الوصفيّ التحليليّ، وذلك من خلال الوقوف على إبراز مواقف سيبويه السَّاكتة من هذه الآراء بدراستها، ومناقشتها، وتحليلها.

تمهيد

أولًا- التَّعريف بالعَالِمَيْن:

على الرَّغم من شهرة يونس بن حبيب وسيبويه لا بدَّ من التّعريف بهما:

أولًا- يونس بن حبيب: هو يونس بن حبيب الضبي الولاء البصري. ولد سنة (90هـ)، وكان بارعًا في النَّحو، وله فيه قياسٌ ومذاهب انفرد بها، وقد سمع من العرب، وروى عنه سيبويه وأكثر، وقد سمع منه الكسائي **(ت 189هـ)** والفرَّاء **(ت 207هـ)**، وكان من الطبقة الخامسة، وكانت حَلْقته بالبصرة ينتابها الأدباء وفصحاء الأعراب والبادية. وله من الكتب: معاني القرآن، وكتاب اللغات، وكتاب النَّوادر الكبير، وغيرها. وتوفي سنة **(ت 182هـ)** (انظر ابن النَّديم، 2006، والقفطي، 1986، والسُّيوطي، 2004).

ثانيًا- سيبويه: هو عمرو بن عثمان بن قَنْبر أبو بشر، الملقب بسيبويه. ولد سيبويه بالبيضاء، وهو صاحب كتاب: الكتاب. وهو إمام النَّحْويين، وأوَّل مَنْ بَسَطَ علم النَّحو، وأخذ النَّحو عن أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي فلزمه ففاقه، وعيسى بن عمر **(ت 149هـ)**، يونس بن حبيب، وغيرهم. وكان كتابه "الكتاب" مشهورًا عند النَّحْويين، فكان يقال بالبصرة: قرأ فلان الكتاب، فيعلم أنَّه كتاب سيبويه. وتوفي في فارس في مدينة شيراز سنة **(ت 180هـ)** (انظر السِّيرافي، 1985، وابن الأنباري، 1998، والزّركلي، 2002).

ثانيًا- العلاقة العِلْميّة بين يونس بن حبيب وسيبويه:

يُعدّ يونس بن حبيب أحد أهمّ عالمين بالنسبة لسيبويه من حيث العلاقة العِلْميّة في كتابه "الكتاب"، ولا سيّما أنَّ ارتكاز سيبويه على يونس والخليل كان ارتكازًا مهمًا في تكوين هذا الكتاب، وفي نشوء شخصية سيبويه النَّحْويّة. ولعلّ من أبرز تكوين هذه الشخصية النَّحْويّة أسئلته ليونس والخليل، ومن ذلك: وحدثنا يونس (سيبويه، 1988)، وسألت يونس (سيبويه، 1988)، وسألت الخليل (سيبويه، 1988)، وغيرها من الأساليب الّتي اتّبعها سيبويه.

ولعلّ تلمذة سيبويه على يونس بن حبيب كانت واضحة كذلك في كتابه "الكتاب"، من حضوره حلقات العلم الّتي كان يونس يتحدّث فيها عن مناقشة مسائل نَحْويّة وتفسير الغامض فيها، ومن ذلك: ما جرى بينهما من حوار في حلقات العلم: أخبرني يونس (سيبويه، 1988)، وحدثنا يونس (سيبويه، 1988)، وكذلك سمعناه من يونس (سيبويه، 1988). وفي هذه الأقوال دليل آخر على تلمذة سيبويه على يونس من خلال قوله هذه العبارات غير مرة في مواضع عدة في كتابه، وكان يتّسم بالأمانة العِلْميّة بتوثيق الأقوال الّتي ينقلها عن شيخه يونس، ومن ذلك: وهذا قول يونس (سيبويه، 1988)، وكذلك بالنسبة إلى شيخه الخليل: وهذا قول الخليل (سيبويه، 1988).

واتّسمتْ شخصيةُ سيبويه بالقوة العِلْميّة، إذ لم يكن تلميذًا ناقلًا عن شيخه يونس، بل كان مناقشًا، ومعللًا، ومحاورًا، وموافقًا، ومعارضا، في

مواضع عدّة، ومن ذلك:

اعتراضه على رأي يونس: قال سيبويه: "وأمَّا يونس فيقول: "مررتُ به المسكينَ، على قوله: مررتُ به مسكينًا" (سيبويه، 1988). **إذْ قال: "وهذا لا يجوز؛** لأنَّه لا ينبغي أنْ يجعله حالًا ويَدخل فيه الألف واللّام، ولو جاز هذا لجاز مررتُ بعبدالله الظّريفَ، تريد: ظريفًا. ولكنَّك إنْ شئت حملته على أحسن من هذا، كأنّه قال: لقيتُ المسكينَ؛ لأنَّه إذا قال مررتُ ب بعبدالله فهو عَمَلٌ، كأنَّه أضمر عملًا. وكأنَّ الّذين حملوه على هذا إنَّما حملوه عليه فِرارًا من أنْ يَصِفوا المضمر، فكان حَمْلهم إيّاه على الفعل أحسن" (سيبويه، 1988).

ووصفه رأي يونس بالبعيد، قال سيبويه: "وأمَّا يونس فإنّه كان يَقيس مَنَة على أيَّةٍ، فيقول: مَنةٌ ومَنَةً ومَنَةٍ، إذا قال يا فتى. وكذلك ينبغي له أنْ يقول إذا أثَرَ أنْ لا يغيّرها في الصّلة. **وهذا بعيد**، وإنَّما يجوز هذا على قول شاعر قاله مرّةً في شعر ثمّ لم يُسَمَعْ يَعْدُ" (سيبويه، 1988) – شمير بن الحارث الضبيّ، ولم أعثر على تاريخ وفاته -:

أتَوْا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ فَقَالُوا الجِنُّ قُلْتُ عِمُوا ظَلَامًا

ففي هذا المثال لم يكتفِ سيبويه بوصف رأي شيخه يونس بأنَّه بعيدٌ، بل اعتمدَ الشَّاهدَ من الشِّعر لتقوية رأيه الجديد، الذي خالفَ فيه رأيَ شيخِه يونس، وعليه اتّضح ممَّا سبق أنَّ علاقة سيبويه بشيخه يونس بن حبيب لم تكن علاقة التّلميذ بشيخه، بل فاقتها ببراعته العِلْميّة في النَّحو العربيّ.

وبهذا أخلص إلى إجمال العلاقة العِلْميّة بين يونس بن حبيب وسيبويه من خلال ممَّا سبق، ومن خلال ما اطلّعت عليه:

1- اعتماد سيبويه على شيخه في استقراء المادة النَّحْويّة وجمعها.
2- تجلية الغامض من المسائل النَّحْويّة من خلال سؤاله لشيخه يونس بن حبيب.
3- عدم الوقوف عند تلقي المادة النَّحْويّة من شيخه يونس بن حبيب، بل تعداها إلى المناقشة، والتحليل، وإضافة آراء نَحْويّة جديدة.
4- اعتماد الشَّاهد من القرآن الكريم، والشِّعر وغيرهما لتقوية رأيه النَّحْويّ.

مذهبهما النَّحْويّ:

انتمى يونس بن حبيب وسيبويه إلى المذهب البصري (السِّيرافي، 1985)، وصنّف الزبيدي **(ت 379هـ)** يونس بن حبيب من ضمن الطبقة الخامسة من النَّحْويين البصريين، وصنّف سيبويه من ضمن الطبقة السَّادسة من النَّحْويين البصريين (الزُّبيدي، دون تاريخ).

منهجهما في النَّحو والعلاقة بينهما في تقعيد القواعد وفي التّرجيح بين الآراء:

اعتمد سيبويه ويونس بن حبيب أصولَ النَّحوِ العربيّ في تقعيد القواعد النَّحْويّة، ولا سيّما السّماع والقياس، ومن ذلك:

اعتماد سيبويه السَّماع عن العرب، قال: "وسمعنا من العرب مَنْ يقول ممَّن يوثق به: اجتمعتْ أهلُ اليمامِة؛ لأنَّه يقول في كلامه: اجتمعتِ اليمامةُ، يعني أهل اليمامة، فأنّث الفعلَ في اللفظِ إذْ جعله في اللفظِ لليمامة، فترك اللفظَ يكونُ على ما يكون عليه في سَعةِ الكلام" (سيبويه، 1988)

واعتماد يونس بن حبيب السَّماع عن العرب، قال **يونس- بلسان سيبويه -:** "وأخبرنا **يونس** أنَّ مِن العرب مَنْ يقول: ما من رجلٍ أفضلُ منك، وهل من رجلٍ خيرٌ منك، كأنَّه قال: ما رجلٌ أفضلُ منك، وهل رجلٌ خيرٌ منك" (سيبويه، 1988).

واعتماد سيبويه القياس عن العرب، قال: وذلك الحرفُ "ما"، تقول: ما عبدالله أخاك، وما زيدٌ منطلقًا. وأما بنو تميم فيُجرونها مُجرى "أمَّا" و"هَلْ"، أي: لا يُعملونها في شيء. وهو القياس؛ لأنَّه ليس بفعل وليس كَلَيْسَ، ولا يكون فيها إضمارٌ. وأمَّا أهلُ الحجاز فيشبّهونها بلَيْسَ إذْ كان معناها كمعناها..." (سيبويه، 1988).

واعتماد يونس بن حبيب القياس عن العرب، قال **يونس- بلسان سيبويه -:** "وأمَّا **يونس** فإنّه **كان يَقيس** مَنَة على أيَّةٍ، فيقول: مَنةٌ ومَنَةً ومَنَةٍ، إذا قال يا فتى. وكذلك ينبغي له أنْ يقول إذا أثَرَ أنْ لا يغيّرها في الصّلة. وهذا بعيد، وإنَّما يجوز هذا على قول شاعر قاله مرّةً في شعر ثمّ لم يُسَمَعْ يَعْدُ" (سيبويه، 1988).

وبهذا أخلص إلى أنَّ منهجَ سيبويه ويونس بن حبيب في النَّحو، والعلاقة بينهما في تقعيد القواعد، وفي التّرجيح بين الآراء قد اعتمدتْ أصول النَّحو العربي في تقعيد القواعد النَّحْويّة واستندتْ في ترجيح الآراء إلى هذه الأصول، ولا سيّما السّماع والقياس.

المبحث الأوَّل: وصف عام للمسائل الّتي كان ليونس بن حبيب رأيٌ فيها وسكت عنها سيبويه

المو اقف السَّاكتة لسيبويه:

المواقف السَّاكتة لسيبويه: هي سكوت سيبويه عن إبداء موقفه من آراء يونس بن حبيب النَّحْويّة بالموافقة، أو المعارضة. وعددُ هذه المواقف السَّاكتة أحدَ عشرَ رأيًا نَحْويًا في هذا البحث.

وتجلى الوصف العام للمسائل الّتي كان ليونس بن حبيب رأيٌ فيها وسكت عنها سيبويه، في ثلاثة مواقف في هذا البحث:

الأوّل: المواقف السَّاكتة لسيبويه على آراء يونس بن حبيب في "الكتاب" والمحمولة على الموافقة: احتوى هذا الموقف على رأيين ليونس بن حبيب، قد مال سيبويه فيهما إلى موافقته.

الثّاني: المواقف السَّاكتة لسيبويه على آراء يونس بن حبيب في "الكتاب" والمحمولة على المعارضة: احتوى هذا الموقف على رأي واحد ليونس بن حبيب، قد مال سيبويه فيه إلى معارضته.

الثّالث: المواقف السَّاكتة لسيبويه على آراء يونس بن حبيب في "الكتاب" التي لا يمكن أنْ تحمل على الموافقة أو المعارضة: احتوى هذا الموقف على ثمانية آراء ليونس بن حبيب، قد مال سيبويه فيها إلى السّكوت دون التّصريح بموقفه تجاه هذه الآراء.

وتعددت آراء يونس بن حبيب النَّحْويّة في "الكتاب": فمنها الموافقة، والمعارضة – انظر المقدمة حولهما – والسَّاكتة. وعليه متى أعدّ مواقف سيبويه ساكتة؟ أعدّ مواقف سيبويه ساكتة في الآراء الّتي لم يبدِ موقفه من آراء يونس بن حبيب بالموافقة أو المعارضة، وحينئذ أدرك أنَّ مواقفه السَّاكتة لم تصنّف ضمن هذين الصنفين. وعليه أخلص إلى أنَّ سكوت سيبويه في هذه المسائل يمكن أنْ يُحْمَلَ على الموافقة عليها ويكون السكوت هنا علامة الرضى، أو أنَّ السَّكوت معناه الاعتراض والرَّد، أو أنَّ السكوت لا يمكن تفسيره إلاّ على إبهام موقفه وغموضه.

المبحث الثَّانيّ: المو اقف السَّاكتة لسيبويه على آراء يونس بن حبيب في "الكتاب" والمحمولة على المو افقة

1- دخول حروف الجرّعلى صلة فعل الشَّرط دون إبطال عَمَل أسماء الشرط:

أجاز يونس بن حبيب – وكذلك الخليل – أنْ تقول: "على أيّ دابَّةٍ أحْمَلْ أرْكَبْهُ، وبمَنْ تُؤْخَذْ أُوخَذْ به" (سيبويه، 1988).

والحُجّة في جواز **تقدَّم حروف الجر** في المجازاة إذا كان العامل فيها ما بعدها كالحُجّة في جواز تَقدُّمهَا في الاستفهام إذا كان العامل لا يجوز فيها ما بعدها، كقولك: بِمَنْ تَمرُّ، ولو قدمتَ العامل فيهما لم يجز. لا يجوز: تَمرُّ بِمَنْ في الاستفهام، ولا تُؤخَذْ بِمَنْ أوُخَذْ بِه، وعلى هذا تقول في الاستفهام: على أيَّها أركب" (السِّيرافي، 2008). ومن الملاحظ من هذه الحُجّة فكرة القياس، فقد قِيس أمر المجازاة، على أمر الاستفهام، إذْ الهدف من هذا القياس هو تقوية الرَّأي الآخر برأي سابق له، وهي فكرة صائبة من وجهة نظري.

وأمَّا **موقف سيبويه** من رأي يونس بن حبيب النَّحْويّ هذا فكان **ساكتًا** عنه، مكتفيًا بتوضيح وجهة نظر يونس بن حبيب والخليل إذْ قال: "فحروفُ الجرّ لم تغيّرها عن حال الجزاء، كما لم تغيّرها عن حال الاستفهام. ألاَ ترى أنَّك تقول: بمَنْ تَمُرُّ، وعلى أيّها أركبُ؟ فلو غيّرتها عن الجزاء غيَّرتْها عن الاستفهام..." (سيبويه، 1988). ومع أنَّ سيبويه كان ساكتًا عن رأي يونس بن حبيب النَّحْويّ، ولم يُعلّق عليه، بَيْد أنّني أقول: إنَّه **يميل** إلى جواز ما ذهب إليه يونس بن حبيب والخليل.

وقال السِّيرافي **(ت 368هـ)**: إنَّ "الاسم الذي يُجازى به إذا عَمِل فيه ما قبله بطلت المجازاة، إلاّ يكونَ العاملُ حرفَ جرّ في صلة فعل الشَّرط، أو اسمًا مُضافًا قد نصبَهُ فعل الشَّرط، أو مبتدًا مضافًا؛ فإذا قلت: على أيّ دابَّةٍ أحْمَلْ أرْكَبْهُ، فـ"على" في صَلة "أحْمَلْ" الّذي هو شرط، فلذلك لم تَبْطُلْ المجازاة، و"أرْكَبْهُ" الجواب. وكذلك: "وبمَنْ تُؤْخَذْ أُوخَذْ به"، الباء في "بِمَنْ" في صَلة "تُؤْخَذْ" " (السِّيرافي، 2008).

ورأى كذلك ابن عُصفور **(ت 669هـ)** أنَّ "أسماء الشَّرط إنْ تقدمها عاملٌ، بطل عملها ما عدا حرف الجر والإضافة إلى اسم الشَّرط. فمثال دخول حرف الجرّ: بِمَن تَمرُرْ أَمرُرْ بِهِ. ومثال أنْ تضيف إلى اسم الشَّرط: غلامَ مَنْ تَضرِبْه أضرِبْهُ" (ابن عُصفور، 1998، أ).

والزَّاجح عندي في هذه المسألة جواز دخول حروف الجر على صلة فعل الشَّرط دون إبطال عَمَل فعل الشَّرط؛ لأنَّ دخولها ليس دخولًا مباشرًا على فعل الشَّرط، وذلك من حيث إنَّها تدخل على الأسماء، ولا تدخل على الأفعال كفعل الشَّرط، ويَقْوَى كلامي هذا من حيث إنَّها دخلت بسهولة ومباشرة على أسماء الاستفهام؛ لأنَّ أسماءَ الاستفهام من الأسماء.

2- صرْف الاسم (العَلم) المنتهي بألف ونون عند التَّصغير؛ لزوال الألف منه:

ذهب يونس بن حبيب إلى صرْف الاسم (العَلم) المصغّر؛ لزوال الألف فيه، في نحو تصغير: سرحان: سُرَيْحِينٌ (انظر سيبويه، 1988).

وقال سيبويه فيما نقله: "فإذا حقّرتَ "سِرْحان" (من معانيه: الذئب، والأسد) اسم رجل فقلت: سُرَيْحِينٌ صرفته؛ لأنَّ آخره الآن لا يشبه آخر "غَضْبانَ"؛ لأنَّك تقول في تصغير "غَضْبانَ": غُضَيْبانُ؛ ويصير بمنزلة غِسْلينٍ وسنين فيمَن قال: هذه سِنينٌ كما ترى. ولو كنت تَدع صرف كلّ نون زائدة؛ لتركت صرف رَعْشَنٍ، ولكنّك إنَّما تَدع صرف ما آخِره كآخِر "غَضْبانَ"، كما تَدع صرف ما كان على مثال الفعل إذا كانت الزّيادة في أوله. فإذا قلت: "إصْلِيت صرفته؛ لأنَّه لا يشبه الأفعال، فكذلك صرفت هذا؛ لأنَّ آخِره لا يشبه آخِر "غَضْبانَ" إذا صغّرته. **وهذا قول أبي عمرٍو (ت 154هـ)، والخليل، ويونس**" (سيبويه، 1988).

وكان **موقف سيبويه** من رأي يونس بن حبيب النَّحْويّ **ساكتًا** عنه، بَيْد أنَّ هذا النّصَّ فيه غموض وتجليته كما يلي: فسيبويه كعادته في كتابه قد يحسب القارئ بعضَ الكلام له وفي نهايته يكون لغيره كالخليل، وهنا قد يكون بعضُ الكلام في هذا النّصِّ له، بَيْد أنَّه وضع الغشاوة عليه من حيث عدم تمييز الكلام لِمَنْ ولا سيّما أنَّه يوجد أسماء ثلاثة علماء في النّصِّ ثمّ هو رابعهم، ولذلك صنّفتُ هذه المسألة من **المو اقف السَّاكتة** له.

ومع أنَّ سيبويه ساكتٌ عن إبداء موقفه من رأي يونس بن حبيب النَّحْوي، غير أنَّه **يميل** إلى هذا المذهب؛ بدليل جواز الصَّرف ومنعه في نحو: سنين. إذْ قال: "فيمَن قال: هذه **سنينٌ كما ترى**" (سيبويه، 1988). ولعلّ هذا القول يؤكّد ما ذهبتُ إليه من وجود شخصية سيبويه في النّصّ.

وهذا **الميل** لا أسلمُ به كلَّ التّسليم؛ لأنَّه لم يتطرق إلى مسألة جواز الصَّرف ومنعه في التّكبير والتّصغير في نحو "سرحان"؛ لأنَّ ما ذُكر من الطَّبيعي أنْ يكون **لأبي عمرٍو والخليل ويونس** لا له، بدليل قوله: "**وهذا قول أبي عمرٍو والخليل ويونس**" (سيبويه، 1988). فلو كان الكلام له، فأين كلام (رأي) أبي عمرٍو والخليل ويونس؟

وقال المُبَرِّد **(ت 285هـ)** في صَرْف العَلم في نحو: "سرحان" عند زوال الألف في تصغيره: "وكذلك سِرْحان لو صغَّرته فقلت: سُرَيْحِين لصرفت سُرَيْحِينًا في المعرفة والنّكرة، وما كان مِثْله نحو: تصغيرك سُلْطانًا، وضِبْعانًا إذا قلت: سُلَيْطين، وضُبَيْعِين" (المُبَرِّد، 1994).

بَيْد أنَّ الزَّجّاجَ **(ت 311هـ)** لم يجز صَرْف العَلم في نحو: "سرحان" في المعرفة والنّكرة كما تَمثَّل المُبَرِّد في رأيه السَّابق، بل لم يصرفه في المعرفة وصرفه في النَّكرة، إذْ قال: "ومثله "سِرحَانٌ" إذا سميت به رجلًا لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النَّكرة. وإنَّما امتنع من الصَّرف في المعرفة أنَّ آخرَه يشبه آخر "سَكْرَان" وأنَّه معرفة، فإذا نكّرته حططته عن المعرفة درجة فانصرف في النَّكرة (الزَّجّاج، 1971).

وتبع السلسيليُّ **(ت 770هـ)** المُبَرِّدَ – انظر نصّ المُبَرِّد قبل نصّ الزّجّاج -، إذْ قال: "... نحو سرحان علمًا، فإنَّك إذا صغّرته صرفته لفوات شبه زيادته في حالة التّصغير زيادة "حمراء"؛ لأنَّك تقول فيه: سُرَيْحِين" (السلسيلي، 1986).

ومن المحدثين عباس حسن **(ت 1979م)**، الّذي اتّفق مع سيبويه – نصّه في بداية المسألة -، إذْ ذهب إلى مَنْع الاسم "سرحان" من الصَّرف وهو مكبّر، وصرفه وهو مصغّر، إذْ قال: "... أسماء تمنع من الصَّرف وهي مكبّرة، وتصرف وهي مصغّرة، نحو:... سِرحان. فإنَّ تصغيرها على "سُرَيْحِين" يزيل سببًا لازمًا لمنعها من الصَّرف...، هو عدم وجود الألف الزَّائدة في "سُرَيْحِين" " (حسن، دون تاريخ).

المبحث الثَّالث: المو اقف السَّاكتة لسيبويه على آراء يونس بن حبيب في "الكتاب" والمحمولة على المعارضة

مسألة واحدة- إلحاق الألف وعدم إلحاقها في المندوب:

قال سيبويه – ذكرته أولًا للتَّوضيح-: "وإذا لم تُلحِق الألفَ قلت: وازيدُ إذا لم تُضِف، ووازيدِ إذا أضفتَ، وإنْ شئت قلت: وازيدِي" (سيبويه، 1988).

وقال يونس – بلسان سيبويه -: "والإلحاق وغيرُ الإلحاق عربيٌّ فيما زعم الخليل **ويونس** (سيبويه، 1988).

ومن الواضح أنَّ يونس بن حبيب - وكذلك الخليل - أجاز إلحاق الألف وعدم إلحاقها على الإطلاق، بَيْد أنَّ سيبويه قد فرّع في المسألة، إذْ اتّضح من هنا أنَّه قد **سكتَ** عن إبداء **موقفه** من رأي يونس بن حبيب. **الذي أميلُ** إليه أنَّ سيبويه على الرَّغم من نَقْله رأي يونس بن حبيب دون إبداء موقفه منه أنَّه **معارضٌ** أو **يميل** إلى بَسْطِ القولِ في المسألة، لا كما ذهب يونس بن حبيب فيها على الإطلاق.

ويَقْوى عندي رأي يونس بن حبيب بما يلي:

1- موافقة الخليل بن أحمد الفراهيدي له في هذه المسألة.

2- أنَّ إلحاق الألف وعدمه عربيّ – من خلال قوله السّابق-.

3- سكوت سيبويه عن إبداء موقفه من رأي يونس بن حبيب يجعل أنَّ رأيه قد يكون مستحسنًا عند سيبويه، وإنْ كان سيبويه يميل إلى التّفريع في المسألة أو إلى المعارضة.

4- قوة ظهور الألف تناسبًا مع الحدث أقوى من عدم ظهورها؛ لأنَّ الصَّوتَ يأخذ مساحة أوسع في التّعبير، وبذلك أميلُ إلى لزوم الألف في آخر الاسم المندوب وحتى الهاء.

وبَسْطُ سيبويه للمسألة هو:

فإنْ ألحقت الألف المندوب تُفْتَح كلُّ حركة قبلها مكسورة كانت أو مضمومة؛ لأنَّها تابعة للألف، ولا يكون ما قبل الألف إلاّ مفتوحًا، ففي قولك: **وازيداه**، قد ألحقت الألف للمندوب، إذا لم تُضِفْ إلى نفسك، وإنْ أضفتَ إلى نفسك فجائز؛ لأنَّك إذا أضفتَ زيدًا إلى نفسك فالدّالُ مكسورةٌ، وإذا لم تُضِفْ فالدَّالُ مضمومة، ففتحتَ المكسورَ كما فتحتَ المضمومَ (سيبويه، 1988).

ويجوز في الإضافة إلى نفسك فيمَن قال: يا غلامِي، ويا زيدِي بإثبات الياء، أنْ يقول: وازيدِيا، إذا أضاف، ويجوز دونها فتقول: وازيدِ إذا أضفت، ويجوز: ويا زيدِي. وأكّد هذا الكلام فيما ورد عن يونس بن حبيب والخليل أنَّ إلحاق الألف وعدم إلحاقها جائز، وروده في كلام العرب (سيبويه، 1988).

وأجاز ابن جنّي **(ت 392هـ)** زيادة الألف في آخر الاسم المندوب، وإنْ شئت لم تُلحقها، فتقول: وا زيدُ، وا عمرُو (ابن جنّي، 1990)، وتبعه في ذلك الزَّمخشري **(ت 538هـ)** - الكتاب وشرحه في كتاب واحد - في جواز الوجهين، إذْ قال: "ولا بدَّ لك في المندوب من أنْ تُلْحِق قبله "يا" أو "وَا"، وأنتَ في إلحاقِ الألف في آخره مخيَّرٌ، فتقول: واو زيداهْ. أو: وا زيدُ" (ابن يعيش، 2001).

وأورد ابن عُصفور أنَّه يجوز في المندوب ثلاث لغات، هي: "وا زيدُ"، وا زيداه، وا زيدا" (ابن عُصفور، 1998، أ). وأجاز فيمَن قال: يا غلامِي، أنْ تقول

فيه: واو غلاماه؛ لأنَّ لا أصل له في الحركة (أي: حذفت ثمّ جعلت علامة النّدبة تابعة). ومَنْ قال: يا غلامِيَ، قال: يا غلامِياه (ابن عُصفور، 1998، أ).

والرَّاجح عندي أنَّه يجوز الوجهان: الإلحاق وعدمه، بَيْد أنَّني أرى أنَّك إذا لم تُضِفْ إلى نفسك فإثبات الألف أجود؛ لأنَّها تعطي قوة في الصوت والنّبر، وإنْ أضفت إلى نفسك فالياء تغني عن الألف؛ لأنَّ ياء المتكلم تحمل دلالات المندوب من التّحسر والألم، ومع ذلك فإنْ أضافَ المتكلمُ الألفَ في الإضافة إلى نفسك (إلى ياء المتكلم) لا ضيرَ؛ كأنَّ المتكلمَ يزيد بالألف مدى ألَمِهُ، والألف حرف للإطلاق.

المبحث الرابع: الموافق السَّاكتة لسيبويه على آراء يونس بن حبيب في "الكتاب" التي لا يمكن أنْ تحمل على الموافقة أو المعارضة

1- التّعريف والتّنكير في الصفات، نحو: "هذا مِثْلُكَ مُقْبِلًا، وهذا زيدٌ مِثْلَكَ":

قال يونس بن حبيب: "هذا مِثْلُكَ مُقْبِلًا، وهذا زيدٌ مِثْلَكَ" (سيبويه، 1988).

وقال سيبويه: "إذا قدَّمه جعله معرفة وإذا أخَّره جعله نكرة. ومن العرب مَنْ يوافِقُه على ذلك" (سيبويه، 1988).

واستدلَّ سيبويه - بعد صفحات عدّة - على أنَّ "مثل" نكرة؛ من خلال "رُبَّ" الّتي لا يقع بعدها إلاّ نكرةٌ، فدلَّ هذا على أنَّ "مثل" نكرة، ثمّ استشهد بقول أبي مِحْجَن الثَّقَفي **(ت 23هـ)** – لم أعثر عليه في ديوانه- (سيبويه، 1988):

يا رُبّ مِثْلِكِ في النّساءِ غريرةٍ بيضاءَ قد مَتَّعْتُها بطَلاقِ

فسيبويه نقلَ رأي يونس بن حبيب النَّحْويّ، ولم يبدِ رأيَه، لكنّه ذَكَرَ – في قوله السّابق – أنَّ مِن العرب مَنْ يوافِقُه على ذلك، وبهذا اتّضح أنَّ سيبويه قد **سكت** عن إبداء رأيه، فهل هو موافق له أم مخالف له؟ والإجابة عن هذا السؤال تقود إلى اتجاهين:

الأوّل: موافقة سيبويه لرأي يونس بن حبيب النَّحْويّ؛ بدليل أنَّه لم يعترض عليه ولو اعترض لأبدى رأيه، وبالإضافة لتقويته رأي يونس بن حبيب من خلال موافقة العرب لهذا الرَّأي.

الثّاني: مخالفة سيبويه لرأي يونس بن حبيب النَّحْويّ؛ بدليل ما ذكره في كتابه بعد صفحات عدّة، وذلك باستشهاده – السّابق الذكْر – بأنَّ "رُبَّ" لا يقع بعدها إلاّ نكرةٌ كما في قول أبي مِحْجَن الثَّقَفي -السّابق -، فدلّ بذلك على أنَّ "مثل" نكرة لا معرفة.

ولعلّ سكوت سيبويه قادني إلى هذين الاتجاهين، ولعلّ ما جعلني أنْ أضع هذه المسألة في المواقف السَّاكتة هو سكوت سيبويه عن إبداء رأيه؛ لأنَّ هذا البحث يبحث في مواقف سيبويه من آراء يونس بن حبيب النَّحْويّة.

وتُعدّ "مِثْلُكَ" من بعض الألفاظ الموغلة في الإبهام، التي لا تكتسب بالإضافة لا تعريفًا ولا تخصيصًا، ورأى المُبَرِّد أنَّ "مثل" تفيد معنًى غير المذكور، وذلك نحو: مررتُ برجل مِثلِك، أي: أنَّه غير هذا الرَّجل. وعليه فهي عنده من النّكرات التي تقع حالات وتبيينًا، فتجري "مثل" والنّكرات في جميع حالات النّكرة (المُبَرِّد، 1994)، وابن السّرّاج **(ت 316هـ)** جعل هذه الأسماء المضافات إلى معارف نكرات، ولكنَّها لا تتعرَّف بها: مثلك، وشبهك، وغيرك (ابن السَّرّاج، 1996).

2- عطف النَّعت على النَّعت للمنعوت الواحد؛ فالجواز على الاتّباع أو على النَّصب على فعل مضمر للتَّعظيم والمدح:

قال يونس بن حبيب: "مررتُ بزيدٍ أخيك وصاحبك" (سيبويه، 1988).

فجعل سيبويه قول يونس مثل قول الرَّاجز – لم أعثر على قائله - (سيبويه، 1988):

بأعْيُنٍ مِنْها مَليحاتِ النُّقَب شَكْلِ النِّجارِ وحَلالِ المكتسَب

كذلك سمعناه من العرب.

الشّاهد: جرّ "**شَكْلِ النِّجارِ**" "**وحلالِ المكتسَبِ**" على النَّعت بالاتّباع لـ "**بأعْيُنٍ**"، ولذلك لتقدّم صفة لها في الكلام تقاربها في المعنى، ويجوز النَّصب بالقطع على المدح.

وكذلك قال مالك بن خالد الخُناعيّ – لم أعثر على تاريخ وفاته - (الخُناعيّ، 1965، وسيبويه، 1988):

يا مَيَّ لا يُعْجِزُ الأيّامَ مُجْتَزِئٌ في حَوْمةِ الموتِ رَزّامٌ وفَرّاسُ

أحَمي الصَّريمةَ أُحدانُ الرِّجالِ لهُ صَيْدٌ وَمُسْتَمِعٌ بالليلِ هَجّاسُ

وتروى كلمة "**مُجْتَزِئٌ**": ذو حِيَدٍ. و"**أحَمي**": يَحمي. و"**مُسْتَمِعٌ**": مُجْتَرِئٌ. و"**هَجّاسُ**": هَمّاسُ.

الشّاهد: رفع "**رَزّامٌ**" على الصِّفة لـ "**ذو حِيَدٍ**"، وعطف عليها "**وفَرّاسُ**"، و"**مُجْتَرِئٌ**"، و"**هَمّاسُ**". وكلّها صفات لـ " **مُجْتَرِئٌ**" أو "**ذو حِيَدٍ**" على الرِّواية الأخرى، ويجوز النَّصب على المدح.

ألاحظ من مناقشة سيبويه لرأي يونس بن حبيب أنّ ما ورد عن يونس، كان من جهة سيبويه كقول الرَّاجز – السَّابق -، ثمّ عزا الأمر إلى العرب، إذْ قال: "كذلك سمعناه من العرب" (سيبويه، 1988)، فهذا يدلّ على **سكوت** سيبويه من إبداء **موقفه** من رأي يونس بن حبيب النَّحْويّ. **والظَّاهر** أنَّه لم يبدِ رأيه فيما ذهب إليه يونس بن حبيب، بدليل أنَّه استشهد بهذين البيتين على ما ذهب إليه يونس بن حبيب، وقوله – السّابق-: كذلك سمعناه من

العرب. وعليه فإنَّ موقفه تجاه رأي يونس بن حبيب النَّحْويّ مبهمٌ فهل هو بالموافقة أم بالمعارضة؟

بَيْد أنَّه ذكرَ بيتًا على النَّصب قبل ذِكْر قول يونس، وهذا البيت ذكرَه كذلك في موضع آخر – كما سأبين – برواية الجرّ. وعليه قد استدلّ على **رواية النَّصب** من قول لأميَّة بن أبي عائذ **(ت 75هـ)**، إذْ قال: "ومن هذا الباب في النّكرة قول أميَّة بن أبي عائذ:

ويأوي إلى نِسْوةٍ عُطَّلٍ وشُعْثًا مَراضيعَ مِثْلِ السَّعالِي

كأنّه حيث قال: "إلى نسوةٍ عُطّلٍ" صِرْنَ عنده ممّن عُلم أنّهنَّ شُعْثٌ، ولكنَّه ذكَرَ ذلك تشنيعًا لهنّ وتشويهًا" (سيبويه، 1988).

الشَّاهد: نصب "**شُعْثًا**" على القطع؛ لتقدّم صفة لها في الكلام تقاربها في المعنى وهي: "**عُطَّلٍ**".

وأمَّا الخليل فقد أجاز النَّصب على إضمار فعل، والجرّ على الصّفة، إذْ قال: "كأنّه قال: وأذكرُهنَّ شعثًا، إلاّ أنَّ هذا فعلٌ لا يُستعمل إظهارُه. وإنْ شئت جررتَ على الصّفة" (سيبويه، 1988). وأمَّا حديث سيبويه عن **رواية الجرّ** فكان في مَعْرِضِ الحديثِ عن العطف بالواو لا بالفاء، إذْ قال: "كما أنشد كثيرٌ من العرب، والبيت لأمية بن أبي عائذ:

ويأوي إلى نِسْوةٍ عُطَّلٍ وشُعْثٍ مَراضيعَ مِثْلِ السَّعالِي

ولو قلت: "فشُعْثٍ" قَبُحَ" (سيبويه، 1988)، فهو هنا أجاز بالنّعت المعطوف أنْ يكون بالواو لا بالفاء، ولذلك قال في قول يونس بن حبيب: "وإذا أردتَ بالكلام أنْ تُجريه على الاسم كما تُجري النَّعتَ لم يجز أنْ تُدْخِلَ الفاء؛ لأنَّك لو قلت: مررتُ بزيدٍ أخيك وصاحبك، كان حسنًا، ولو قلت: مررتُ بزيد أخيك فصاحبك، والصاحبُ زيدٌ، لم يجز..." (سيبويه، 1988). وعليه لئلا يختلط الأمر على القارئ في ذلك؛ إذْ كان استحسانُ سيبويه دخولَ الواو لا الفاء، ولم يكن لرأي يونس بن حبيب.

وثمّة مسألة أخرى في قول سيبويه، وهي أنَّه لم ينسب هذا القولَ الَّذي هو في الجزء الأوَّل، وهو: **مررتُ بزيدٍ أخيك وصاحبك**، إلى صاحبه يونس بن حبيب؛ لأنَّ في موضع آخر في كتابه، وذلك في المسألة الّتي أدرسها قد نسب هذا القول الّذي هو في الجزء الثّاني إلى يونس بن حبيب.

وأجاز ابن خروف **(ت 609هـ)** عطفَ بعض النُّعُوتِ على بعض بشرط، إذْ قال: "إذا كانت مجتمعةً في حالة واحدة لم يكن العطف إلاّ بالواو، وإلاّ جاز بجميع حروف العطف إلاّ حتّى، وأم" (السُّيوطي، 1998). ورأى الأشموني **(ت 900هـ)** أنَّه يجوز عطفُ بعض النُّعُوتِ المختلفة المعاني على بعض، مثل: مررت بزيد العالم والشّجاع والكريم (الأشموني، 1955). وأمَّا السُّيوطي **(ت 911هـ)**، فرأى أنَّه يحسن ذلك عند تباعد المعاني – وفيما شرحه -، نحو قوله تعالى: ﴿ **هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ** ﴾ **[الحديد:3]**. أمَّا إذا تقاربت فلا يحسن، نحو قوله تعالى: ﴿ **هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ** ﴾ **[الحشر:24]** (السُّيوطي، 1998).

والرَّاجح عندي من موقف سيبويه من هذه المسألة أنَّه كان يمثّل ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأوَّل: سكوته عن إبداء موقفه من رأي يونس بن حبيب، بدليل قوله: "كذلك سمعناه من العرب" (سيبويه، 1988)، واستشهاده ببيتين يمثلان ذلك دون التّعليق.

الاتجاه الثّاني: أنَّه يميل إلى النَّصب وجواز الجرّ دون تعليق؛ بدليل أنَّه في موضع آخر من كتابه في باب "**هذا باب ما يَنتصب فيه الصّفةُ؛ لأنَّه حالٌ وقع فيه الألفُ واللام**" (سيبويه، 1988)، ذكرَ بيتًا برواية الجرّ وكان اهتمامه بالعطف بالواو وليس بالفاء؛ فلم تكن أهمية كلامه حول النَّصب أو الجرّ، ومرة برواية النَّصب كما ظهر في تضاعيف هذا البحث.

الاتجاه الثّالث: أنَّه يميل إلى النَّصب لا إلى الاتّباع كما ذهب يونس بن حبيب، بدليل أنَّه تحدَّثَ عمّا زعمه يونس في باب: "**هذا باب ما يَنتصب على التّعظيم والمدح**" (سيبويه، 1988)، فجعل رواية يونس بالجرّ على الاتّباع: "مررتُ بزيدٍ أخيك وصاحبك" (سيبويه، 1988)، فكأنَّه سَكَتَ عنه، إذْ يميل إلى الاعتراض عمّا زعمه يونس.

3- جواز مجيء تمييز "كَأَيِّنْ" (أو كأيٍّ أو كائِنْ أو كأْيِنْ) منصوبًا، والأصل أنْ يكون مجرورًا بمن. وجواز الفصل بين "كَأَيِّنْ" وبين تمييزها بالجمل:

أ- جواز مجيء تمييز "كَأَيِّنْ" (أو كأيٍّ أو كائِنْ أو كأْيِنْ) منصوبًا، والأصل أنْ يكون مجرورًا بمن:

أجاز يونس بن حبيب مجيء التَّمييز بعد "كَأَيِّنْ" منصوبًا، إذْ قال: "كَأَيِّنْ رجلًا قد رأيتُ" (سيبويه، 1988).

وقال سيبويه: "كَأَيِّنْ رجلًا قد رأيتُ، زعم ذلك يونس، وكَأَيِّنْ قد أتاني رجلًا – سأفصّل الحديث عن مسألة الفصل فيما يلي - إلاّ أنَّ العرب إنّما يتكلَّمون بها مع "مِنْ" قال عزَّ وجلَّ: ﴿ **وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ** ﴾ **[الحج:48]**..." (سيبويه، 1988).

والواضح أنَّ سيبويه لم يبدِ موقفه من قول يونس بن حبيب حول مجيء تمييز "كَأَيِّنْ" منصوبًا، وبهذا قد **سكتَ سيبويه** عن رأي يونس بن حبيب النَّحْويّ، بَيْد أنَّه يميل إلى الجرّ في أنْ يكون تمييز "كَأَيِّنْ" مجرورًا بمِنْ. وعليه لم أضع هذه المسألة ضمن المواقف السَّاكتة لسيبويه على آراء يونس بن حبيب في "الكتاب" والمحمولة على المعارضة؛ لأنَّ رأيَ يونس قد أجازه بعض العلماء – فيما يلي بعض الأسماء – فما موقفه منه؟ وهل يجيز النَّصب في ذلك؟ إذْ لم يتّضح لي موقف سيبويه من رأي يونس؛ إذْ ظل غامضًا، ولذلك وضعتُ هذه المسألة ضمن المواقف السَّاكتة لسيبويه على آراء يونس بن

حبيب في "الكتاب" التي لا يمكن أنْ تحمل على الموافقة أو المعارضة.

وأستدلُّ كذلك ممَّا سبق على مَيْل سيبويه إلى جرّ تمييز "كَأَيِّنْ" بمن، قوله: "فإنّما ألزموها "مِنْ"؛ لأنَّها توكيد، فجُعلت كأنَّها شيء يَتمّ به الكلام، وصار كالمَثَلِ" (سيبويه، 1988). ونحا السِّيرافي منحى سيبويه، إذ قال: "وقد كثر في كلام العرب وقوع "مِنْ" بعدها - قصد **"كَأَيِّنْ"** (أو كأيٍّ أو كائِنْ أو كأْيِنْ) -، وإنّما اختارت العرب أنْ يتكلموا بها مع "مِنْ" " (السِّيرافي، 2008).

ولعلّ كلام السِّيرافي هذا فيما نقله عن العرب يعضد رأي يونس بن حبيب من جهة أنَّ وقوع "مِنْ" بعد **"كَأَيِّنْ"** كثيرٌ في كلامهم، وهذا يعني أنَّه قد يرد دون "مِنْ"، ويكون تمييزًا منصوبًا كما ذهب يونس.

بَيْد أنَّ كلام السِّيرافي – السَّابق - فيه تناقض، وهو: كثرة وقوع "مِنْ" بعد **"كَأَيِّنْ"**، فهذا يعني قد ترد دون "مِنْ"، وبالنّصب على التّمييز، ثمّ رأى أنَّ الاختيارَ عند العرب هو أنْ يتكلموا بها مع "مِنْ"، وهذا الكلام غير دقيق بحُجّة أنَّ "كَأَيِّنْ" (أو كأيٍّ أو كائِنْ أو كأْيِنْ) قد تنصب ما بعدها، وللاستزادة حول ذلك مع الأمثلة، انظر الفِقرات التّالية. بَيْد أنَّ ابن السّرّاج قال: "فإنْ حذفتَ "مِنْ" فالكلام عربي جيد" (ابن السَّرّاج، 1996)، وهذا دليل على جواز الوجهين في "كَأَيِّنْ".

وقال الأعلم الشَّنتمري **(ت 476هـ)** "كَأَيِّنْ": "وهي تنصب ما بعدها بلزوم التّنوين لها، وتدخل على المنصوب "من" لتخرجه من معنى المفعول إلى معنى التّمييز؛ لأنَّ المفعول قد يصحّ وقوعه بعده في بعض المواضع" (الأعلم الشَّنتمري، 1999).

وأجاز ابنُ يعيش **(ت 643هـ)** أنْ يأتي تمييز "كَأَيِّنْ" منصوبًا، إذْ قال: "وهي تنصب ما بعدها، فتقول: كأيٍّ رجلًا رأيت، فتكون "كأيّ" في موضع منصوب بـ"رأيت" نَصْبَ المفعول به، كما أنَّك إذا قلت: رأيت كذا وكذا رجلًا، كان "كذا" في موضع نصب "رأيت" (ابن يعيش، 2001).

وابن عُصفور ألزم مجيء تمييز "كَأَيِّنْ" بمِنْ، إذْ قال: "وأمَّا "كَأَيِّنْ" فمعناها معنى "كم" الخبرية، إلاَّ أنَّ تمييزها يلزمه "مِنْ" " (ابن عُصفور، 1998، ب)، وأجاز ابنُ هشام **(ت 761هـ)** أنْ يأتي تمييز "كَأَيِّنْ" منصوبًا على الرَّغم من أنَّه يأتي مجرورًا بمِنْ في الغالب (ابن هشام، دون تاريخ)، ومن **المحدثين** الذين أجازوا الوجهين فيها عباس حسن (انظر حسن، دون تاريخ).

ومن الأمثلة الّتي استشهد بها ابن هشام على مجيء تمييز "كَأَيِّنْ" منصوبًا (ابن هشام، دون تاريخ) قول الشَّاعر – لم أعثر على قائله -:

اطْرُدِ اليَأسَ بالرَّجَا فَكَأَيٍّ آلِمًا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْر

الشَّاهد: فَكَأَيٍّ آلِمًا.

قوله: "**بالرَّجَا**" للضَّرورة، والأصل: **بالرَّجَاء**.

وقوله:

وكَائِنْ لَنَا فَضْلًا عَلَيْكُمْ وَمِنَّةً قَديمًا ولا تَدْرُونَ مَا مَنَّ مُنْعِمُ

والرَّاجح عندي أنَّ الغالبَ هو أنْ يكون تمييز "كَأَيِّنْ" مجرورًا بمِنْ، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ**﴾ **[يوسف:105]**، وقوله تعالى: ﴿ **وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا** ﴾ **[العنكبوت:60]**. بَيْد أنَّه لا يمنع من مجيئه منصوبًا على نحو ما زعمه يونس بن حبيب؛ لأنَّ اللغةَ تتّسم بالاتّساع.

ب- جواز الفصل بين "كَأَيِّنْ" وبين تمييزها بالجمل:

كان موقفُ سيبويه من الفصل بين "كَأَيِّنْ" وبين تمييزها بالجمل **ساكتًا**، إذْ اكتفى بذِكْر مثال الفصل دون التّعليق، إذْ نقل قول يونس، وهو: "وكَأَيِّنْ قد أتاني رجلًا" (سيبويه، 1988)، وانظره كذلك في بداية هذه المسألة.

وأجاز ابنُ يعيش الفصل بين "كَأَيِّنْ" وبين تمييزها بالجمل، إذْ قال: "وتقول: كأيّ أتاني رجلًا، فتكون "كأيّ" في موضع مبتدأ، و"أتاني" الخبرُ، كما تكون "كم" كذلك" (ابن يعيش، 2001)، وتبعه كذلك من النَّحْويين ابنُ عُصفور في الفصل بين "كَأَيِّنْ" وبين تمييزها بالجمل، نحو: كَأَيِّنْ جاءني مِنْ رَجُلٍ (ابن عُصفور، 1998، ب).

ومن **المحدثين** الَّذين أجازوا الفصل بين "كَأَيِّنْ" وبين تمييزها بالجمل عباس حسن، وتمثّل على ذلك من الشِّعر، ومنه قول بشر الفزاري – لم أعثر على تاريخ وفاته - (حسن، دون تاريخ):

وكائِنْ رأينا مِنْ فُرُوعٍ طَويلةٍ تَمُوتُ إذا لَمْ تُحْمِهِنّ أُصُولُ

وقول الشَّاعر وهو زهير بن أبي سُلمى **(ت 13 ق.هـ)**- لم أعثر عليه في ديوانه- بَيْد أنَّ الزَّوزني **(ت 486هـ)** ذكره (الزَّوزني، دون تاريخ):

وكائِنْ تَرَى مِنْ صَامِتٍ لك مُعْجِبٍ زِيادَتُهُ أوْ نَقْصُهُ فِي التَّكَلّمِ

وقال عباس حسن: "ويجوز الفصل بينها وبين تمييزها مطلقًا، فإنْ كان الفاصلُ فعلًا متعديًّا لم يستوفِ مفعوله وجب جرّ التّمييز "بمِنْ"؛ منعًا من توهم أنَّه مفعول به في حالة نصبه" (حسن، دون تاريخ).

واتّضح لي أنَّ رأيَ يونس بن حبيب مقبولٌ عند النَّحْويين في كلتا المسألتين، وبهذا وإنْ لم يبدِ سيبويه موقفه من رأي يونس بن حبيب النَّحْويّ فإنَّ

رأيه جديرٌ بالاهتمام، وله أثرٌ واضحٌ في الدَّرس النَّحْويّ.

4- جواز الرَّفع والنَّصب في تابع المنادى المفرد المبني على الضم (النّكرة المقصودة):

قال سيبويه: "وقال الخليل وسألتُه – سيبويه سأل الخليل – عن يا زيدُ نفسَه، ويا تميمُ كلَّكم، ويا قيسُ كلَّهم، فقال: هذا كلُّه نصبٌ، كقولك: يا زيدُ الجُمّةِ. وأمَّا يا تميمُ أجمعون فأنتَ فيه بالخيار، إنْ شئت قلت: أجمعون، وإنْ شئت قلت: أجمعين، ولا يَنتصب على أعني، من قبلِ أنَّه مُحالٌ أنْ تقول: أعني أجمعين. ويدلُّك على أنَّ أجمعين يَنتصب؛ لأنَّه وصفٌ لمنصوب قول يونس: المعنى في الرَّفع والنَّصب واحد. وأمَّا المضاف في الصِّفة فهو ينبغي له أنْ لا يكونَ إلاّ نصبًا إذا كان المفردُ ينتصب في الصِّفة. قلت – قول سيبويه – أرأيتَ قول العرب: يا أخانا زيدًا أقبلْ؟ قال – الخليل-: عطفوه على هذا المنصوب فصار نصبًا مثلَه، وهو الأصلُ؛ لأنَّه منصوبٌ في موضع نصبٍ. وقال قوم: يا أخانا زيدُ" (سيبويه، 1988).

أجاز يونس بن حبيب الرَّفع والنَّصب في تابع المنادى المفرد المضموم، في نحو: يا تميمُ أجمعون أو أجمعين، إذْ قال: "المعنى في الرَّفع والنَّصب واحد" (سيبويه، 1988).

ووافق الخليل يونس بن حبيب في رأيه، إذْ قال: "... يا تميمُ أجمعون – أو أجمعين - ويدلُّك على أنَّ أجمعين يَنتصب؛ لأنَّه وصفٌ لمنصوب قول يونس: المعنى في الرَّفع والنَّصب واحد" (سيبويه، 1988).

وأمَّا موقف سيبويه من رأي يونس بن حبيب النَّحْويّ فكان **ساكتًا**، إذْ نقل لنا الحوارَ الّذي دار بينه وبين الخليل، دون أنْ يبديَ موقفه فيما ذهب إليه يونس بن حبيب.

وأجاز كذلك – بالإضافة للخليل ويونس- ابن جنّي الرَّفع والنَّصب في تابع المنادى المفرد المضموم في التّوكيد في لفظ "أجمع"، إذْ قال: "تقول: يا تميمُ أجمعون، وإنْ شئت "أجمعين" " (ابن جنّي، 1990)، وتبعه في ذلك ابن هشام (ابن هشام، 2004). وكذلك الشَّاطبي **(ت 790هـ)** إذْ حمل الجواز في الوجهين على اللفظ والمعنى، إذْ رأى في قولك في التّوكيد، نحو: يا تميمُ أجمعون، أنَّ الرَّفعَ محمولٌ على اللفظ، وفي قولك في التّوكيد، نحو: يا تميمُ أجمعين، أنَّ النَّصب محمولٌ على الموضع (الشَّاطبي، 2007).

وممَّا ورد عن الفرّاء **(ت 207هـ)** أنَّه لم يُجز في التّوكيد بالمفرد إلاّ النَّصب، أي تقول: يا تميمُ أجمعين. وعليه **لا يجوز** عنده أنْ نقول: يا تميمُ أجمعون (أورده أبو حيان، 1998). وذهب الأخفش **(ت 215هـ)** إلى أنَّ تابع النّكرة المقصودة من التّوكيد لا يجوزُ فيه إلاّ الرَّفع، فتقول: يا رجالُ أجمعون (أبو حيان، 1998).

5- ترخيم "مَيّ" في غير النّداء:

قال ذو الرُّمة **(ت 117هـ)** (ذو الرُّمة، 1995):

ديارُ مَيَّةَ إذْ مَيٌّ تُساعِفُنا ولا يَرى مِثْلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ

تروى "**ديارُ**": ديارَ.

وقال يونس بن حبيب – بلسان سيبويه -: "فزعم يونس أنَّه كان يسمّيها مرّة ميّةَ ومرّة ميًّا، ويَجعل كلَّ واحدٍ من الاسمين اسمًا لها في النّداء وفي غيره" (سيبويه، 1988).

وقصدَ يونس بكلامه هذا أنَّ ثمّة اسمين: "ميّ" و"ميّة"، بدليل ما جاء في لسان العرب، إذْ قال ابن منظور **(ت 711هـ)**: "مَيَّة اسم امرأة، ومَيّ أيضًا" (انظر ابن منظور، دون تاريخ). "وعلى هذا يكون ما في البيت على أحد الوجهين، فلا ترخيم ولا ضرورة، فيكون ميّ مصروفًا كما يصرف دعْد؛ لأنَّه ثلاثي ساكن الوسط" (البغدادي، 1997).

وبناءً على ما سبق فإنَّ كلام يونس بن حبيب واضحٌ، وبهذا لم يتّضح موقف سيبويه من رأي يونس، إذْ كان **ساكتًا** تجاه هذا الرَّأي، ولذلك صنّفت رأي يونس بن حبيب هذا ضمن مواقف سيبويه **السَّاكتة**، من حيث إنَّه عندما تحدَّثَ عن جواز التّرخيم في الشِّعر في غير النّداء، إذْ به لمّا وصل إلى قول ذي الرُّمة، قال: "وأمَّا قول ذي الرُّمة (ذو الرُّمة، 1995):

ديارُ مَيَّةَ إذْ مَيٌّ تُساعِفُنا ولا يَرى مِثْلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ

تروى "**ديارُ**": ديارَ.

فزعم يونس أنَّه كان يسمّيها مرّة ميّةَ ومرّة ميًّا، ويَجعل كلَّ واحدٍ من الاسمين اسمًا لها في النّداء وفي غيره" (سيبويه، 1988).

فقوله **السَّابق**: وأمَّا قول ذي الرُّمة... فزعم يونس أنَّه كان يسمّيها...، ألاحظُ منه أنَّ موقف سيبويه فيه إبهام وغموض تجاه رأي يونس بن حبيب النَّحْويّ.

بَيْد أنَّه **يميل** إلى وجود التّرخيم، بدليل ما قالَه فيما بعد: "وعلى هذه المثال - قصدَ البيت الشعري - قال بعضُ العرب إذا رخَّموا: يا طَلْحُ ويا عَنْتَرُ. وقد يكون قولهم "يَدعون **عنترُ**" بمنزلة مَيَّ؛ لأنَّ ناسًا من العرب يسمونه عنترًا في كلّ موضع. ويكون أنْ تجعله بمنزلة مَيّ بعد ما حذفتَ منه، وقد يكون مَيٌّ أيضًا كذلك، يجعلها بمنزلة ما ليس فيه هاءٌ بعد ما تحذف الهاء" (سيبويه، 1988). وعلى الرَّغم من أنَّه يميل إلى وجود التّرخيم، بَيْد أنَّ الإبهام والغموض

موجودٌ كذلك هنا عنده، بدليل قوله: "وعلى هذه المثال - قصدَ البيت الشعري - قال بعضُ العرب إذا رخَّموا..." (سيبويه، 1988).

وقال المُبَرِّد: "ويجوز أنْ يكون أجراه في غير النّداء على: يا **حارُ** (ترخيم حارث)، **بالضّمّ**، ثمّ صرفه لمّا احتاجَ إلى صَرْفِه. وهذا الوجهُ عندي؛ لأنَّ الرّواة كلّهم ينشدون – (ذو الرُّمة، 1995):

فيا مَيُّ ما أَدْرَاكِ أينَ مُناخُنا مُعَرَّقَةَ الأَلْحِي يَمانِيةً سُجْرا

تروى كلمة "**أَدْرَاكِ**": يُدريكِ. (ابن الشَّجري، 1992)، ونقله البغدادي **(ت 1093هـ)** عنه في خزانة الأدب (البغدادي، 1997). وبحثتُ عن قوله هذا فلم أجده عنده، في نحو: المقتضب، والكامل في اللغة والأدب، فلذلك نقلته من ابن الشَّجري **(ت 542هـ)**، وذكر ابن الشَّجري أنَّ المُبَرِّدَ مَنَعَ التّرخيمَ في غير النّداءِ على لغة مَنْ قال: يا **حارِ**، **بالكسر**(ابن الشَّجري، 1992).

وقوّى الأعلم الشَّنتمري أنّ كلَّ مِنْ "ميّ" و"ميّة" اسم وحده، إذْ قال: "أراد – قصدَ يونس في مذهبه - أنَّ "مَيًّا" غير مرخم، إنّما هو اسم حيالة بمنزلة دَعدٍ" (الأعلم الشَّنتمري، 1999). وقوّى الصّبانُ **(ت 1206هـ)** هذين الاسمين، إذْ قال: "ومَنْ تتبع كلام ذي الرُّمة نظمًا ونثرًا وجده يسمي محبوبته بهما" (الصبان، 2009)، أي: مَيَّة، ومَيّ. وقال محقق كتاب "**شرح جُمل الزّجاجي**" فوّاز الشعّار، في الحاشية: "... حيث أكّد على أنَّ مجيء "ميّ" لا يعني بالضَّرورة ترخيمًا لـ "ميّة" بدليل مجيئهما معًا" (ابن عُصفور، 1998، أ). وعليه فإنْ كان في البيت ترخيمٌ فهو في غير النّداء ضرورة؛ لأنَّ "ميّ" مرخّم ميّة وهو غير منادى (الزَّمخشري دون تاريخ، والبغدادي، 1997).

6- رفع الفعل الجواب المستقبل بعد "الفاء" في حين أنَّ الأوَّلَ ماضٍ:

قال سيبويه: "وسمعتُ يونس **يقول:** ما أتيتَني فأحدِّثُك فيما أسْتَقْبِلُ، **فقلت له:** ما تريد به؟ **فقال:** أريد أنْ أقول: ما أتيتَني فأنا أحدِّثُك وأكْرِمُك فيما أسْتَقْبِلُ. **وقال:** هذا مثل: ائتني فأحدِّثُك، إذا أراد ائتِني فأنا صاحبُ هذا" (سيبويه، 1988).

والظَّاهر أنَّ **موقف سيبويه** من رأي يونس بن حبيب النَّحْويّ كان **ساكتًا** عنه، بل اكتنفه الغموض تجاه هذه المسألة، بَيْد أنَّه أجاز في مثال سابق مماثل لمثال يونس بن حبيب، بعد صفحات عدّة وجه الرَّفع، مع أنَّ الاختيار عنده هو النَّصب، نحو: ما أَتَيْتَنا **فتحدّثنا**، من وجهين على **معنيين**:

الأوَّل بمعنى: ما أتيتَنا فأنت تحدِّثُنا الساعةَ، وذلك لأنَّ مَنْ رفع الفعل حمله على أنَّ "ما" إذا وقع بعدها فعل معرب يكون مرفوعًا (سيبويه، 1988). وهذا الوجه ضعيفٌ عند السِّيرافي (السِّيرافي، 2008)، بَيْد أنَّه قويٌّ عند الأعلم الشَّنتمري (الأعلم الشَّنتمري، 1999) - وسأبيّن موقفهما فيما يلي من الحديث -.

الثّاني بمعنى: ما أتيتَنا فحدَّثتَنا. وذلك لأنَّ مَنْ رفع الفعل حمله على موضع "أَتَيْتَنَا"؛ لأنَّ "أَتَيْتَنَا" في موضع فعل مرفوع، و"تُحَدِّثُنا" هاهنا في موضع "حَدَّثْتَنَا" (سيبويه، 1988).

وهذا الوجه قويٌّ عند السِّيرافي (السِّيرافي، 2008)، بَيْد أنَّه ضعيفٌ عند الأعلم الشَّنتمري (الأعلم الشنتمري، 1999) - وسأبيّن موقفهما فيما يلي من الحديث -.

والظَّاهر أنَّ سيبويه يميل إلى عطف الفعل الماضي على الفعل الماضي، أي: المتّحد زمنيًا، وبالإضافة لاختياره لوجه النَّصب بدليل قوله – انظر نصّه في تضاعيف المسألة كاملًا -: "... أنْ تقول: ما أَتَيْتَنا **فحدِّثَنا**... (بالنَّصب) (سيبويه، 1988).

ولعلّ هذين الوجهين السابقَيْن اللّذَيْن ذكرهما سيبويه، وقوى أحدهما وضعّف الآخر، قد اختلف بعض النَّحويين – سأذكر منهم فيما يلي - في أيّهما الأقوى وأيّهما الأضعف بالنّسبة لسيبويه؛ لذلك سأذكرُ نصّ سيبويه؛ ليكون واضحًا لدى القارئ:

قال سيبويه: "وتقول: ما أَتَيْتَنا **فتحدّثَنا** (اختار النَّصب)، فالنَّصبُ فيه كالنَّصبُ في الأوّل، وإنْ شئت **رفعتَ** على: فأنت تحدِّثُنا الساعةَ، وارفعُ فيه يجوز على "مَا". وإنَّما اختير **النَّصبُ**؛ لأنَّ الوجه هاهنا وحدَّ الكلام أنْ تقول: ما أَتَيْتَنا **فحدِّثَنا**، فلمّا صرفوه عن هذا الحدِّ **ضعُف** أنْ يضمُّوا "يَفْعَلُ" إلى "فَعلْتَ" فحملوه على الاسم، كما لم يجز أنْ يَضمّوه إلى الاسم في قولهم: ما أنت منّا فتَنْصُرَنا. ونحوه. وأمَّا الّذين رفعوه فحملوه على موضع "أَتَيْتَنَا"؛ لأنَّ "أَتَيْتَنَا" في موضع فعل مرفوع، "**وتُحَدِّثُنا**" (بالرَّفع) هاهنا في موضع "حَدَّثْتَنَا" " (سيبويه، 1988).

موقف السِّيرافي والأعلم الشَّنتمري:

أولًا- قال السِّيرافي: "وأمَّا الرَّفع فأحد وجهيه جيد، والآخر ضعيف، وقد أجازه سيبويه على ضعفه. فأمَّا الوجه الجيد فعلى قولك: ما أَتَيْتَنا **فحدِّثَنا**، فتنفي الإتيان والحديث؛ والجيد في ذلك وحدّ الكلام أنْ تعطف الماضي على الماضي. وأمَّا الوجه الضعيف فعلى قولك: ما أتيتَنا فأنت تحدِّثُنا الساعةَ، ولكن الّذي رفعه جملة (والأحسن: حمله) على أنَّ "ما" إذا وقع بعدها فعل يعرب، لم يكن إلاّ مرفوعًا، فصار موضع الماضي موضع رفع، فلذلك رفع المستقبل الّذي بعده وهو في موضع "حدثتنا" ومعناه معنى: ما كنت تأتينا فتحدثُنا، والإتيان والحديث منفيان فيما مضى" (السِّيرافي، 2008).

فالوجه القوي عند سيبويه على حَسَب فَهْم **السيرافي** هو الوجه الثاني، أي: ما أتيتَنا فحدَّثتَنا. ويقوى عندي اختياره للوجه الثَّاني بأنَّه الجيد، قول سيبويه: "... وإنَّما اختير **النَّصبُ**؛ لأنَّ الوجه هاهنا وحدَّ الكلام أنْ تقول: ما أَتَيْتَنا **فحدِّثَنا**، فلمّا صرفوه عن هذا الحدِّ **ضعُف** أنْ يضمُّوا "يَفْعَلُ" إلى "فَعلْتَ" فحملوه على الاسم..." (سيبويه، 1988).

أي قوله: لأنَّ الوجه هاهنا وحدَّ الكلام أنْ تقول بمعنى: ما أتَيْتَنا **فحدِّثْنَا**...، فتحمل الماضي على الماضي. ووجهه القوة كان على اعتبار الأصل، لا على لمّا صُرف. **وقوله:** "وأمَّا الّذين رفعوه فحملوه على موضع "أتَيْتَنَا"؛ لأنَّ "أتَيْتَنَا" في موضع فعل مرفوع، "**وتُحَدِّثُنا**" (بالرَّفع) هاهنا في موضع "حَدَّثْتَنَا" " (سيبويه، 1988).

وأمَّا الوجه الضَّعيف عند سيبويه على حَسَب فَهْم السيرافي فهو الوجه الأوَّل، أي: ما أتيتَنا فأنت تحدِّثُنا الساعةَ. ويَقْوى عندي اختياره للوجه الأوَّل بأنَّه ضعيفٌ من قول سيبويه، إذْ قال: "وإنْ شئت **رفعتَ** على: فأنت تحدِّثُنا الساعةَ..." (سيبويه، 1988)، أي: يجوز الرَّفع.

ثانيًا- قال الأعلم الشَّنتمري: "وأمَّا الرَّفع فأحد وجهيه جيد، والآخر ضعيف. فأمَّا الجيد: فعلى معنى: فأنت تحدِّثُنا الساعةَ. وأمَّا الضعيف: فأنْ تريد: ما أتيتَنا فتحدِّثنا، فتنفيهما جميعًا. وحدّ الكلام في ذلك أنْ تعطف الماضي (أي: الماضي على الماضي)، ولكن الّذي رفعه، حمله على أنَّ "ما" إذا وقع بعدها فعل معرب رفع، فصار موضع الماضي موضع الرَّفع، فلذلك رفع المستقبل بعده، ومعناه معنى: ما كنت تأتينا فتحدثُنا. والإتيان والحديث منفيان في ما مضى" (الأعلم الشَّنتمري، 1999).

والوجه القوي عند سيبويه على حَسَب فَهْم **الأعلم الشَّنتمري** هو الوجه الأوَّل، أي: ما أتيتَنا فأنت تحدِّثُنا الساعةَ. ويقوى عندي اختياره للوجه الأوَّل بأنَّه قوي من قول سيبويه، إذْ قال: "وإنْ شئت **رفعتَ** على: فأنت تحدِّثُنا الساعةَ، والرَّفعُ فيه يجوز على "مَا" (سيبويه، 1988). فجواز الرَّفع على قول: فأنت تحدِّثُنا الساعةَ، يقوى من جهة القياس على "ما"، وبذلك فهو جيد ومستحسن عند سيبويه. وكذلك قال: وإنْ شئت **رفعتَ**...، ولم يقل: وإنْ شئت **رفعتَ** على ضعْف.

وأمَّا الوجه الضَّعيف عند سيبويه على حَسَب فَهْم **الأعلم الشَّنتمري** فهو الوجه الثّاني، أي: ما أتَيْتَنا فتحدِّثنا. ويقوى عندي اختياره للوجه الثّاني بأنَّه ضعيفٌ من قول سيبويه، إذْ قال: "وإنَّما اختير **النَّصبُ**؛ لأنَّ الوجه هاهنا وحدَّ الكلام أنْ تقول: ما أتَيْتَنا **فحدِّثْنَا**، فلمّا صرفوه عن هذا الحدّ **ضعُف** أنْ يضمُّوا "يَفْعَلُ" إلى "فَعلْتَ" فحملوه على الاسم..." (سيبويه، 1988)، وذلك اختار سيبويه وجه النَّصب بناءً على أنْ يكون العطفُ (المعطوف) ماضيًا على ماضٍ، لا مضارع على ماضٍ كما جاء في مثال يونس بن حبيب، ومن جهة أخرى أنَّه لمّا لم يتحد الزَّمان قد ضَعُف.

وتبعه أبو حيان **(ت 745هـ)** في تضعيف الوجه الثّانيّ، إذْ قال: "وإنْ كانا مختلفين، نحو: ما **أَتَيْتَنا فَتُحدِّثنا** (أي: الأوَّل ماضٍ والثاني مضارع)، فيجوز العطفُ على تأويل أحدهما بالآخر، فيكون بمعنى "**فَحَدَّثْتنا**"، وليس بالوجه" (أبو حيان، 1998)، ثمّ قال: "ويَجُوزُ القطع على الحال" (أبو حيان، 1998).

والملاحظ ممّا سبق أنّني استعملت بعضَ جُمَل سيبويه نفسها لتقوية الفريقين بتغيير ما يحدث في بعض الكلمات كما تبيّن، بَيْد أنَّ سيبويه في هذه المسألة قد اكتنفه الغموض فيها من حيث وقوفه عند هذه المسألة نفسها، ثمّ بعد صفحات يسأل يونس عنها، وكأنّه لا يعرف شيئًا تجاهها.

7- كسر همزة "إنَّ" أو فتحها مع القول تبعًا للمعنى:

سأل سيبويه يونس بن حبيب عن جواز كسر همزة "إنَّ" أو فتحها مع القول، إذ قال: "وسألتُ – سيبويه- يونس عن قوله: متى تقولُ أنَّه منطلقٌ؟ فقال: إذا لم ترد الحكايةَ وجعلتَ "تقولُ" مثلَ "تَظُنُّ"، قلت: متى تقولُ أنَّك ذاهبٌ. وإنْ أردت الحكاية قلت: متى تقولُ إنَّك ذاهبٌ. كما أنَّه يجوز لك أنْ تَحكي فتقول: متى تقولُ زيدٌ منطلقٌ، وتقول: قال عمرٌو إنَّه منطلقٌ. فإنْ جعلتَ الهاء عمرًا أو غيره فلا تَعمل قال، كما لا تَعمل إذا قلت: قال عمرٌو هو منطلقٌ. فقال: لم تَعمل هاهنا شيئًا وإنْ كانت الهاءُ هي القائلَ، كما لا تَعمل شيئًا إذا قلت قال وأظهرتَ هُوَ. فقال: لا تغيّر الكلام عن حاله قبل أنْ تكون فيه قال" (سيبويه، 1988). والظاهر أنَّ **موقف سيبويه** من رأي يونس بن حبيب النَّحْويّ كان **ساكتًا** عنه؛ لأنَّه يريد إيضاح هذه المسألة من شيخه، فكأنَّه في غموض تجاهها.

وذهب أبو سعيد السِّيرافي إلى هذا المنحى في شرحه، إذْ قال: "وتقول: قال عمرو **أنَّه** منطلقٌ. فحقّ الحكاية أنْ يقول: قال عمرو **إنّي** منطلقٌ. وكذلك إذا قلت: قال عمرو **هو** منطلق. فحقّ الحكاية أنْ تقول: قال عمرو **أنا** منطلق؛ لأنَّ هذا لفظه الّذي لفظ به. ولهم قد يغيرون لفظ الغيبة إلى الخطاب ولفظ الخطاب إلى الغيبة؛ لأنَّ ذلك أقرب إلى الأفهام. ولا يُعدّ ذلك تغييرًا؛ لأنَّ الّذي يقول: **أنَّ** زيدًا منطلقٌ. ولو واجهة لقال: **أنَّك** منطلقٌ ولم يكن ذلك تغييرًا للكلام عن منهاجه..." (السِّيرافي، 2008).

وفعل القول يأتي بمعنى الظنّ، وحينئذٍ لا تكسر همزة "إنَّ"، إذْ قال عباس حسن: "وكذلك لا تكسر - "إنَّ" – إنْ كان القول بمعنى: "الظن"، بقرينة تدلُّ على هذا المعنى فيعمل عمله في نصب مفعولين، نحو: أتقول المراصدُ **أنَّ** الجوَ باردٌ في الأسبوع المقبل؟ أي: **أتظن**. **فتفتح** مع أنَّها مع معمولها معمولة للقول؛ لأنَّ القول هنا بمعنى "**الظّن**" ينصب مفعولين؛ فيكون المصدر المؤول منها ومن معموليها في محل نصب يسدّ مسَدّ المفعولين" (حسن، دون تاريخ). ولعلَّ تقييدَ يونس بن حبيب وممَّن تبعه من المحدثين من مثل: عباس حسن تقييدٌ حسنٌ، فإنْ كان الكلام يدلُّ على الحكاية فالكسر في همزة "إنَّ"، وإنْ وُجّه القول لمعنى آخر كالظن فتفتح همزة "إنَّ"، **أي تكون**: **أنَّ**.

وفي الحقيقة تبرز في هذه المسألة أهمية دور السّياق في التّوجيه، فإنْ أراد المتكلم الحكاية فاتجه إلى كسر همزة "إنَّ"، وإنْ أراد معنى الظّن اتجه إلى فتح همزة "إنَّ"، **أي تكون**: **أنَّ**. وعليه يعود الكسر والفتح في همزة "إنَّ" لمقصود المتكلم، وبهذا لم يقتصر الأمر على نحو الجملة، بل تعداه إلى نحو النّصّ وأثر السّياق الاجتماعي.

8- دخول اللام في خبر "إنَّ":

قال سيبويه: "وسألتُ الخليل عن قوله – ذكرته أولًا للتَّوضيح -: أحقًا إنَّكَ لَذاهبٌ، فقال: لا يجوز، كما لا يجوز: يومَ الجمعة إنَّه لَذاهبٌ" (سيبويه، 1988).

وقال سيبويه – ذكرته ثانيًا للتَّوضيح -: "وزعم الخليل **ويونس** أنَّه لا تَلحق هذه اللامُ مع كلّ فعل. ألا ترى أنَّك لا تقول: وعدتُك إنَّك لَخارجٌ، إنَّما يجوز هذا في العِلم والظنّ ونحوه، كما يُبتدأ بعدهنّ أنَّهُمْ. فإنْ لم تَذكر اللام قلت: قد علمتُ أنَّه منطلقٌ، لا تَبتدئه وتَحمله على الفعل؛ لأنَّه لم يجئ ما يَضطَرّك إلى الابتداء، وإنَّما ابتدأت "إنَّ" حين كان غيرَ جائز أنْ تَحمله على الفعل، فإذا حسُن أنْ تَحمله على الفعل لم تَخَطَّ الفعلَ إلى غيره" (سيبويه، 1988).

وعليه لم يجز **يونس بن حبيب** دخول اللام على خبر "إنَّ" مطلقًا؛ بحُجَّة أنَّها لا تدخل في نحو: وعدتُك إنَّك لَخارجٌ (انظر سيبويه، 1988).

وأمَّا **موقف سيبويه** من رأي يونس بن حبيب النَّحْويّ، فالظاهر أنَّه **ساكتٌ**؛ بدليل الحالات الّتي يجوز فيها دخول اللام في خبر "إنَّ"؛ لأنَّه لا يوجد فيها تقييد، وعليه تدخل اللام في خبر "إنَّ" إذا كان اسمًا دون تقييد، ومع ذلك كان قوله - السَّابق – يميل إلى الاعتراض، إذْ قال: "... إنَّما يجوز هذا في العِلم والظنّ ونحوه..." (سيبويه، 1988). وعليه لم أضع هذه المسألة في مبحث **الموافقة السَّاكتة لسيبويه على آراء يونس بن حبيب في "الكتاب" والمحمولة على المعارضة**؛ لأنَّ ثمّة حالات تدخل اللام في خبر "إنَّ" جوازًا، فكان موقف سيبويه ساكتًا تجاه هذه الحالات، وعليه وضعتُ هذه المسألة ضمن **الموافقة السَّاكتة لسيبويه على آراء يونس بن حبيب في "الكتاب" التي لا يمكن أنْ تحمل على الموافقة أو المعارضة**.

والحالات الّتي تدخل اللام في خبر "إنَّ"، هي (ابن عُصفور، 1998، أ، والأزهري، 2000):

1- أنْ يكون الخبر مؤخّرًا عن الاسم، نحو: إنَّ زيدًا لَقائمٌ.

2- أنْ يكون الخبر مثبتًا.

3- أنْ يكون الخبر اسمًا، نحو: إنَّ زيدًا لَقائمٌ.

4- أنْ يكون الخبر فعلًا مضارعًا، نحو: إنَّ زيدًا ليقوم.

5- أنْ يكون الخبر فعلًا ماضيًا غير متصرّف، نحو: إنَّ زيدًا لَنِعْمَ الرَّجُلُ.

6- أنْ يكون الخبر جملةً اسميّةً، نحو: إنَّ زيدًا لَوجُهه حَسَنٌ.

7- أنْ يكون الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا إذا لم يقدّر متعلقهما، **فالظرف**، نحو: إنَّ زيدًا لَخلفَكَ. **والجارّوالمجرور**، نحو: إنَّ زيدًا لَفي الدَّار.

وثمّة مسألة أخرى، وهي: لا يجوز أنْ نقول: وعدتك أنَّك لَخارجٌ؛ لأنَّ مفعولي "وعدت" أحدهما غير الآخر. ولا تلغى كإلغاء الفعل "حسبت" وأخواتها (السِّيرافي، 2008).

المبحث الخامس: التّحليل والتعقيب

وبعد دراسة مواقف سيبويه السَّاكتة من آراء يونس بن حبيب في "الكتاب"، سأقف عند توضيح الأسباب الّتي جعلت سيبويه في مواقفه السَّاكتة تارة يحْملها على الموافقة، وتارة على المعارضة، وتارة لا يمكن حَمْلها على الموافقة أو المعارضة، كما سأذكر نصّ قول سيبويه لإيضاح الفكرة، وللتّوسع في هذه المسائل يمكن الرّجوع إليها في تضاعيف هذا البحث.

ففي مبحث الموافقة السَّاكتة لسيبويه على آراء يونس بن حبيب في "الكتاب" والمحمولة على الموافقة، كان السبب في مَيل سيبويه للموافقة على الرَّغم من سكوته يعود في مسألة **"دخول حروف الجرّ على صلة فعل الشَّرط دون إبطال عَمَل أسماء الشرط"** إلى القياس، فقد قاس دخول حروف الجرّ على صلة فعل الشَّرط دون إبطال عَمَل أسماء الشرط على عدم تغيّرها عن حال الاستفهام، إذْ قال: "فحروفُ الجرّ لم تغيّرها عن حال الجزاء، كما لم تغيّرها عن حال الاستفهام. ألاَ ترى أنَّك تقول: بمَنْ تَمُرُّ، وعلى أيّها أركبُ؟ فلو غيّرتها عن الجزاء غيَّرتْها عن الاستفهام..." (سيبويه، 1988).

وأمَّا في المسألة الأخرى، وهي: **"صرْف الاسم (العَلم) المنتهي بألف ونون عند التَّصغير؛ لزوال الألف منه"**، في نحو تصغير: سرحان: سُرَيْحِينٌ، فقد مال سيبويه إلى الموافقة بدافع حَمْل لفظة على لفظة أخرى، وذلك في جوازه الصَّرف ومنعه في نحو: سنين. إذْ قال: "فيمَن قال: هذه **سنينٌ كما ترى**" (سيبويه، 1988). وهذا الأمر لم أسلمْ به كلَّ التّسليم، وذكرتُ هذا الأمر في مناقشتي لهذه المسألة في تضاعيف هذا البحث.

وفي مبحث الموافقة السَّاكتة لسيبويه على آراء يونس بن حبيب في "الكتاب" والمحمولة على المعارضة، كان مَيْلُ سيبويه إلى المعارضة في مسألة **"إلحاق الألف وعدم إلحاقها في المندوب"**، هو عدمَ حَمْله المسألة على الإطلاق كما فعل يونس بن حبيب، إذْ نحا إلى بَسْط القول في المسألة، إذْ قال: "وإذا لم تُلحِق الألفَ قلت: وازيدُ إذا لم تُضِف، ووازيدِ إذا أضفتَ، وإنْ شئت قلت: وازيدِي" (سيبويه، 1988). بَيْد أنّني أرى أنَّ سيبويه قد خالف ما ورد عن العرب من حيث إنَّ كلا الوجهين صائبٌ وواردٌ عن العرب، بدليل ما نقله عن يونس، إذ قال: "والإلحاق وغيرُ الإلحاق عربيٌّ فيما زعم الخليل **ويونس** (سيبويه، 1988). ويمكن أنْ أنحى من هذا القول إلى أمر آخر وهو: تشكيك سيبويه برواية يونس، ولكنَّ الناظرَ إلى آراء العلماء فيما بعد يذهب إلى صحة هذا القول (أي: صحة مَذهب يونس)، بل اتّفاق بعض العلماء على رأي يونس يدعمه – يونس - في اختياره، من مثل: ابن جنّي (ابن جنّي، 1990)،

والزَّمخشري - الكتاب وشرحه في كتاب واحد - (ابن يعيش، 2001)، وغيرهما.

وفي مبحث الموافقة السَّاكتة لسيبويه على آراء يونس بن حبيب في "الكتاب" التي لا يمكن أنْ تحمل على الموافقة أو المعارضة، لعلّ سكوتَ سيبويه في مسألة **"التّعريف والتّنكير في الصفات، نحو: "هذا مِثلُكَ مُقْبِلًا، وهذا زيدٌ مِثلَكَ" "**، من دون المَيْل إلى الموافقة أو المعارضة ناتجٌ عن وقوفه بين السّماع عن العرب، وبين الانقياد إلى القاعدة النَّحْويّة المدعومة بشاهد شعري ولا سيّما بحُجّة أنَّ "رُبَّ" لا يقع بعدها إلاّ نكرةٌ، إذْ قال: "إذا قدَّمه جعله معرفة وإذا أخَّره جعله نكرة. ومن العرب مَنْ يوافِقُه على ذلك" (سيبويه، 1988)، ثمّ استدلَّ على أنَّ "مثل" نكرة؛ من خلال "رُبَّ" الّتي لا يقع بعدها إلاّ نكرةٌ، فدلَّ هذا على أنَّ "مثل" نكرة، ثمّ استشهد بقول أبي مِحْجَن الثَّقَفّي (سيبويه، 1988):

يا رُبَّ مِثْلِكِ في النّساءِ غريرةٍ بيضاءَ قد مَتَّعْتُها بطَلَاقِ

وفي مسألة **"عطف النَّعت على النَّعت للمنعوت الواحد؛ فالجواز على الاتّباع أو على النَّصب على فعل مضمر للتَّعظيم والمدح"**، كان سيبويه لا يميل إلى السَّماع عن العرب، إذْ قال: "كذلك سمعناه من العرب" (سيبويه، 1988)؛ فهو يقرّ وجودَ مذهب يونس عن العرب، ولكنّه في حقيقة الأمر يميل إلى القاعدة النَّحْويّة، فمالَ إلى وجهين نَحْويين كما مرّ في مناقشة هذه المسألة في هذا البحث، وعليه يستدعي الأمر إلى سؤالي هذا السؤال: أيّهما أولى اتّباع السّماع أم اتّباع القاعدة النَّحْويّة من منظور سيبويه؟ ولعلّني أجيب عن سيبويه إذْ أرى أنَّه **يميل** إلى اتّباع القاعدة النَّحْويّة لا السَّماع من خلال بحثي هذا، وهذا لا يعني أنَّه لم يعتمدْ السَّماعَ، بل اعتمدَه في غير مسألة في هذا البحث.

وفي مسألة **"جواز مجيء تمييز "كَأَيّنْ" (أوكأيٍّ أوكائِنْ أوكأْيِنْ) منصوبًا، والأصل أنْ يكون مجرورًا بمن"**، كان سيبويه يميل إلى الأصل؛ فالأصل أولى عنده من الفرع، واستدلّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿ **وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ** ﴾ **[الحج:48]**، وكذلك العرب يتكلَّمون بـ **"كَأَيِّنْ" (أوكأيٍّ أوكائِنْ أوكأْيِنْ)** مع "من" (سيبويه، 1988)، وسيبويه هنا احتجّ بما ورد في القرآن الكريم، واعتمدَ السَّماع عن العرب في تقوية رأيه.

ومنها: "جواز الفصل بين "كَأَيِّنْ" وبين تمييزها بالجمل"، كان موقف سيبويه غامضًا تجاه رأي يونس بن حبيب حول الفصل بين "كَأَيِّنْ" وبين تمييزها بالجمل، نحو: "وكَأَيِّنْ قد أتاني رجلًا" (سيبويه، 1988)، ولا سيّما جواز رأي يونس عند بعض العلماء، من مثل: ابنُ يعيش (ابن يعيش، 2001).

وفي مسألة **"جواز الرَّفع والنَّصب في تابع المنادى المفرد المبني على الضم (النّكرة المقصودة)"**، لم يتّضح لي موقف سيبويه من مسألة الحمل على اللفظ أو على المعنى، في نحو: يا تميمُ أجمعون أو أجمعين، في قول يونس بن حبيب: "المعنى في الرَّفع والنَّصب واحد" (سيبويه، 1988)، وعليه ما موقف سيبويه من مسألة الحمل على اللفظ أو على المعنى في النَّحو العربيّ؟ ولا سيّما أنَّه في هذه المسألة لم يصرّح أي قول تجاه ذلك.

وفي مسألة **"ترخيم "مَيّ" في غير النّداء"**، كان التَّنازع عند سيبويه بين قاعدتين نَحْويتين وهما، **الأوَّلى:** وجود اسمين: "ميّ" و"ميّة"، وعليه لا وجود للترخيم أو للضرورة (البغدادي، 1997)، **والثّانيّة:** مَيْل سيبويه إلى وجود التّرخيم، نحو: يا طَلْحُ ويا عَنْتَرُ (سيبويه، 1988).

وفي مسألة **"رفع الفعل الجواب المستقبل بعد "الفاء" في حين أنَّ الأوَّلَ ماضٍ"**، قال سيبويه: "وسمعتُ يونس **يقول:** ما أتيتَني فأحدِّثُك فيما أسْتَقْبِلُ، **فقلت له:** ما تريد به؟ **فقال:** أريد أنْ أقول: ما أتيتَني فأنا أحدِّثُك وأكْرِمُك فيما أسْتَقْبِلُ. **وقال:** هذا مثل: ائتني فأحدِّثُك، إذا أراد ائتِني فأنا صاحبُ هذا" (سيبويه، 1988). فنظرَ سيبويه إلى اللفظ من النّاجية النَّحْويّة من جهة، ومن جهة أخرى نَظَرَ إلى أثر المعنى في توجيه الإعراب.

وفي مسألة **"كسر همزة "إنَّ" أو فتحها مع القول تبعًا للمعنى"**، قال سيبويه: "وسألتُ – سيبويه- يونس عن قوله: متى تقولُ أنَّه منطلقٌ؟ فقال: إذا لم ترد الحكايةَ وجعلتَ "تقولُ" مثلَ "تَظُنُّ"، قلت: متى تقولُ أنَّك ذاهبٌ. وإنْ أردت الحكاية قلت: متى تقولُ إنَّك ذاهبٌ. كما أنَّه يجوز لك أنْ تَحكي فتقول: متى تقولُ زيدٌ منطلقٌ، وتقول: قال عمرٌو إنَّه منطلقٌ. فإنْ جعلتَ الهاء عمرًا أو غيره فلا تَعمل قال، كما لا تَعمل إذا قلت: قال عمرٌو هو منطلقٌ. فقال: لم تَعمل هاهنا شيئًا وإنْ كانت الهاءُ هي القائلَ، كما لا تَعمل شيئًا إذا قلت قال وأظهرتَ هُوَ. فقال: لا تغيّر الكلام عن حاله قبل أنْ تكون فيه قال" (سيبويه، 1988). وعليه يعود السَّبب إلى مَيْل سكوت سيبويه عن إبداء موقفه إلى أمرين: النَّظر إلى القاعدة النَّحْويّة، أو النَّظر إلى المعنى.

وفي مسألة **"دخول اللام في خبر "إنَّ" "**، قال سيبويه: "وزعم الخليل **ويونس** أنَّه لا تَلحق هذه اللامُ مع كلّ فعل. ألا ترى أنَّك لا تقول: وعدتُك إنَّك لَخارجٌ، إنَّما يجوز هذا في العِلم والظنّ ونحوه، كما يُبتدأ بعدهنّ أنَّهُمْ. فإنْ لم تَذكر اللام قلت: قد علمتُ أنَّه منطلقٌ، لا تَبتدئه وتَحمله على الفعل؛ لأنَّه لم يجئ ما يَضطَرّك إلى الابتداء، وإنَّما ابتدأت "إنَّ" حين كان غيرَ جائز أنْ تَحمله على الفعل، فإذا حسُن أنْ تَحمله على الفعل لم تَخَطَّ الفعلَ إلى غيره" (سيبويه، 1988). وعليه لم يجز **يونس بن حبيب** دخول اللام على خبر "إنَّ" مطلقًا؛ بحُجَّة أنَّها لا تدخل في نحو: وعدتُك إنَّك لَخارجٌ (انظر سيبويه، 1988). وبناءً على ذلك كان الحَكَمُ في تفسير موقف سيبويه السَّاكت هو الاحتكام إلى ما ورد في القاعدة النَّحْويّة، كما في قوله – السَّابق -: **"هذا في العِلم والظنّ ونحوه"**. وأرى أنَّه وإنْ احتكم إلى القاعدة النَّحْويّة في هذا القول، بَيْد أنَّه تجاهل القاعدة النَّحْويّة من جهة أخرى، إذْ لم يتحدَّث عن الحالات الّتي يجوز فيها دخول اللام في خبر "إنَّ"، أو يعلّق عليها، فهل كان لا يعرفها أو تجاهلها؟ وقد ذكرتُ في تضاعيف هذا البحث الّتي يجوز فيها دخول اللام في خبر "إنَّ"، الّتي لا يوجد فيها تقييد، وعليه تدخل اللام في خبر "إنَّ" إذا كان اسمًا دون تقييد.

دلالة الفعل "زعم" في هذا البحث من منظور سيبويه:

بعد أنْ بحثت في دلالة الفعل "زعم" في هذا البحث من منظور سيبويه، نتج لي تلقاء دراسة معنى الفعل "زعم"، المعاني الآتية:

1- الاعتراض:

مال سيبويه **في مسألة "عطف النَّعت على النَّعت للمنعوت الواحد؛ فالجواز على الاتّباع أو على النَّصب على فعل مضمر للتَّعظيم والمدح"**، إلى النَّصب لا إلى الاتّباع كما ذهب يونس بن حبيب في قوله: "مررتُ بزيدٍ أخيك وصاحبك" (سيبويه، 1988)، إذْ تحدَّثَ عمّا زعمه يونس في باب: **"هذا باب ما يَنتصب على التّعظيم والمدح"** (سيبويه، 1988)، فجعل رواية يونس بالجرّ على الاتّباع: "مررتُ بزيدٍ أخيك وصاحبك" (سيبويه، 1988)، فكأنَّه سَكَتَ عنه، إذْ يميل إلى الاعتراض عمّا زعمه يونس.

وقال سيبويه في مسألة **"إلحاق الألف وعدم إلحاقها في المندوب"**: "وإذا لم تُلحِق الألفَ قلت: وازيدُ إذا لم تُضِف، ووازيدِ إذا أضفتَ، وإنْ شئت قلت: وازيدِي" (سيبويه، 1988). وقال يونس – بلسان سيبويه -: "والإلحاق وغيرُ الإلحاق عربيٌّ فيما زعم الخليل **ويونس** (سيبويه، 1988). ومن الملاحظ ممَّا سبق أنَّ سيبويه قد مالَ إلى الاعتراض على رأي يونس بن حبيب النَّحْويّ؛ بدليل مَيْله إلى بَسْط القول في المسألة، لا كما ذهب يونس بن حبيب فيها على الإطلاق. وفي الحقيقة كان هذا الاعتراض الّذي مَالَ فيه سيبويه أقرب إلى التّشكيك برواية يونس، وانظر للاستزادة حديثي عن ذلك في **بداية هذا** المبحث الخامس **"التّحليل والتعقيب"**.

2- المَيْل إلى الإنكار:

قال سيبويه في مسألة **"جواز مجيء تمييز "كَأَيِّنْ" (أو كأيٍّ أو كائِنْ أو كأْيِنْ) منصوبًا، والأصل أنْ يكون مجرورًا بمن"**: "كَأَيِّنْ رجلًا قد رأيتُ، زعم ذلك يونس، وكَأَيِّنْ قد أتاني رجلًا، إلاّ أنَّ العرب إنّما يتكلَّمون بها مع "مِنْ" قال عزَّ وجلَّ: ﴿ **وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ** ﴾ **[الحج:48]**..." (سيبويه، 1988). والواضح أنَّ دلالة "زعم" أفادت هنا الإنكار، بدليل قوله – السَّابق- بأنَّ العرب تأتي بتمييز **"كَأَيِّنْ" (أو كأيٍّ أو كائِنْ أو كأْيِنْ)** مجرور كما تمثّل له، إذْ كان يميل إلى الجرّ في أنْ يكون تمييز "كَأَيِّنْ" مجرورًا بمِنْ. وقد وضعتّ هذه المسألة ضمن المواقف السَّاكتة لسيبويه على آراء يونس بن حبيب في "الكتاب" التي لا يمكن أنْ تحمل على الموافقة أو المعارضة، وبينتُ السّبب في ذلك من خلال مناقشتي لهذه المسألة، ولم أذكره هنا خشية التّكرار.

3- الإبهام والغموض:

قال سيبويه في مسألة **"ترخيم "مَيّ" في غير النّداء"**: "وأمَّا قول ذي الرُّمة (ذو الرُّمة، 1995):

ديارُ مَيَّةَ إذْ مَيٌّ تُساعِفُنا ولا يَرَى مِثْلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ

تروى **"ديارُ"**: ديارَ.

فزعم يونس أنَّه كان يسمّيها مرّة ميّةَ ومرّة ميًّا، ويَجعل كلَّ واحدٍ من الاسمين اسمًا لها في النّداء وفي غيره" (سيبويه، 1988).

فموقف سيبويه فيه إبهام وغموض تجاه رأي يونس بن حبيب النَّحْويّ؛ لأنَّ يونس كان يقصد بكلامه أنَّ ثمّة اسمين: "ميّ" و"ميّة"، وعليه لا وجود للتّرخيم في البيت، ومع ذلك مالَ سيبويه إلى وجود التّرخيم، إذ قال: "وعلى هذه المثال - قصدَ البيت الشعري - قال بعضُ العرب إذا رخَّموا: يا طَلْحُ ويا عَنْتَرُ. وقد يكون قولهم "يَدعون **عنترُ**" بمنزلة مَيَّ؛ لأنَّ ناسًا من العرب يسمونه عنترًا في كلّ موضع. ويكون أنْ تجعله بمنزلة مَيّ بعد ما حذفتَ منه، وقد يكون مَيٌّ أيضًا كذلك، يجعلها بمنزلة ما ليس فيه هاءٌ بعد ما تحذف الهاء" (سيبويه، 1988).

وعلى الرَّغم من أنَّه يميل إلى وجود التّرخيم، بَيْد أنَّ الإبهام والغموض موجودٌ كذلك هنا عنده، بدليل قوله: "وعلى هذه المثال - قصدَ البيت الشعري - قال بعضُ العرب إذا رخَّموا..." (سيبويه، 1988).

وقال سيبويه في مسألة **"دخول اللام في خبر "إنَّ" "**: "وزعم الخليل **ويونس** أنَّه لا تَلحق هذه اللامُ مع كلّ فعل. ألا ترى أنَّك لا تقول: وعدتُك إنَّك لَخارجٌ، إنَّما يجوز هذا في العِلم والظنّ ونحوه، كما يُبتدأ بعدهنّ أنَّهُمْ. فإنْ لم تَذكر اللام قلت: قد علمتُ أنَّه منطلقٌ، لا تَبتدئه وتَحمله على الفعل؛ لأنَّه لم يجئ ما يَضطَرّك إلى الابتداء، وإنَّما ابتدأت "إنَّ" حين كان غيرَ جائز أنْ تَحمله على الفعل، فإذا حسُن أنْ تَحمله على الفعل لم تَخَطَّ الفعلَ إلى غيره" (سيبويه، 1988).

فدلالة "زعم" في هذه المسألة تحمل **الإبهام والغموض**؛ لأنَّ سيبويه مرة يميل إلى الاعتراض؛ بدليل قوله: "... إنَّما يجوز هذا في العِلم والظنّ ونحوه..." (سيبويه، 1988). ومرة يكون موقفه ساكتًا دون الدلالة على الموافقة أو المعارضة؛ بدليل سكوته عن إبداء موقفه من الحالات الّتي يجوز فيها دخول اللام في خبر "إنَّ"، المذكورة في تضاعيف هذه المسألة في هذا البحث.

خاتمة

في نهاية مطاف هذا البحث يمكني القول بأنَّني تمكّنتُ من الوقوف على آراء عالم من علماء النَّحو العربيّ، بل من مؤسسي هذا العلم، وهو يونس بن حبيب، الّذي كثُر ذِكْر اسمه في كتاب سيبويه، ومِنْ ثَمَّ تطرقتُ إلى عالم آخر، إذْ يعُدّ أوّل مَنْ ألّف كتابًا قيّمًا في النَّحو العربيّ ألاَ وهو سيبويه، فحاولتُ إبراز مواقفه من آراء يونس بن حبيب النَّحْويّة في **"الكتاب"**.

ومن أبرز النَّتائج الّتي توصّلتُ إليها في هذا البحث:

1- كان لبعض آراء يونس بن حبيب النَّحْويّة أثرٌ واضحٌ في الدَّرس النَّحْويّ، وهذا دليل على أهميتها، وإنْ لم يبدِ سيبويه موقفه منها. وكذلك ما اعتمده الخليلُ بعضَ آراء يونس بن حبيب، نحو: نصب "أجمعين" لأنَّه وصفٌ لمنصوب.

2- اتَّسمَ بعضُ آراء يونس بن حبيب بالمرونة النَّحْويّة في المسألة الواحدة، وهذا دليل على اتّساع القاعدة النَّحْويّة نحو: جوازه الرَّفع والنَّصب في تابع المنادى المفرد المضموم، في نحو: يا تميمُ أجمعون أو أجمعين.

3- موافقة الخليل، وابن جنّي، وابن هشام، والشَّاطبي لبعض آراء يونس بن حبيب واتّباعهم له، وذلك على الرَّغم من سكوت سيبويه، وأحيانًا أخرى أجدُّ اتّحاد الرَّأي بين بعض العلماء في المسألة الواحدة.

4- كان يونس بن حبيب يعتمدُ السّماعَ عن العرب في تقوية رأيه، نحو: إلحاق الألف وعدم إلحاقها في المندوب بأنَّه واردٌ عن العرب، ولا سيّما أنَّ السَّماع قويٌّ.

5- اعتمدَ يونس بن حبيب فكرةَ القياس، نحو: قياسه أمر المجازاة على أمر الاستفهام، إذْ الهدف من هذا القياس هو تقوية الرَّأي الآخر برأي سابق له.

6- كانت مواقف سيبويه السَّاكتة تمثّل ثلاثة اتجاهات: المحمولة على الموافقة، والمحمولة على المعارضة، التي لا يمكن أنْ تحمل على الموافقة أو المعارضة.

7- اتّضح لي من خلال هذا البحث أنَّ سيبويه في مواقفه كان ينظر أحيانًا إلى السَّماع عن العرب وإلى القياس، وأحيانًا أخرى كان يوجه موقفه بالنَّظر إلى القاعدة النَّحْويّة المنصوص عليها، بَيْد أنَّه في أحد مواقفه أجده ينقاد إلى القاعدة النَّحْويّة المدعومة بشاهد شعري ولا ينظر إلى شيء سواها. وبناءً على ما سبق أرى أنَّ سيبويه يميل إلى القاعدة النَّحْويّة عن مَيْله إلى السَّماع عن العرب، وإنْ لم يغفل عن السَّماع في بعض المسائل.

8- كان سيبويه أحيانًا يقف عند مسألة ما ويتناولها بالدّرس، ثمّ يسأل يونس عنها، وكأنّه لا يعرف شيئًا تجاهها، وهذا يدلّ على الغموض عنده تجاه هذه المسألة.

وأرجو أنْ أكون قد وفّقتُ في هذا البحث بالوقوف عند آراء يونس بن حبيب النَّحْويّة وإبراز المواقف السَّاكتة لسيبويه منها، وأتمنى من الله – عزَّ وجلَّ – التَّوفيق والنّجاح في خدمة اللغة العربيّة لغة القرآن الكريم.

المصادروالمراجع

الأزهري، خ. (2000) شرح التصريح على التوضيح، ط1، (تحقيق: محمَّد باسل عيون السّود)، بيروت: دار الكتب العلمية. ج1، ص 311.

الأشموني، ع. (1955) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط1، (حقَّقه: محمَّد محيي الدّين عبد الحميد)، بيروت: دار الكتاب العربي. ج3، ص 402.

الأعلم الشنتمري، ي. (1999). النُّكت في تفسير كتاب سيبويه وتَبْيين الخفيّ من لفظه وشرح أبياته وغريبه، (دراسة وتحقيق: رشيد بلحبيب) المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. ج2، ص 135. ج2، ص 186. ج2، ص 326 (ثلاث مرّات).

ابن الأنباري (أو الأنباري)، ع. (1998) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، (تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم)، القاهرة: دار الفكر العربي،، 1418هـ - 1998م. انظر، ص 60- 65.

البغدادي، ع. (1997) خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب، ط4، (تحقيق وشرح: عبد السلام محمَّد هارون)، القاهرة: مكتبة الخانجي. ج2، ص 340 (مرّتين). ج2، ص 339. ج2، ص 340.

ابن جنّي، ع. (1990) اللمع في العربيّة، ط2، (حققه: فائز فارس)، إربد: دار الأمل. ص 69 (مرّتين). ص 63.

حسن، ع. (دون تاريخ) النَّحو الوافي، ط3، القاهرة: دار المعارف. ج4، ص 275. انظر ج4، ص 578. ج4، ص 578 (مرّتين). ج1، ص 650.

أبو حيان، م. (1998) ارتشاف الضرب، ط1، (تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمّد)، القاهرة: مكتبة الخانجي. ج4، ص 2198. ج4، ص 2199. ج4، ص 1675 (مرّتين).

الخُناعيّ، خ. (1965) ديوان الهُذَليّين، وهو مشتمل على شعر مالك بن خالد، القاهرة: الدار القومية. ج3، ص 4.

ذو الرُّمة، غ. (1995) الديوان، ط1، (تحقيق: أحمد حسن بسج)، بيروت: دار الكتب العلمية. ص 11 (مرّتين). ص 86. ص 11.

الزُّبيدي، م. (دون تاريخ) طبقات النَّحْويين واللغويين، ط2، (تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم)، القاهرة: دار المعارف. ص 51 – 53، وص 66 – 72.

الزَّجّاج، إ. (1971) ما ينصرف وما لا ينصرف، (تحقيق: هدى محمود قراعة)، القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي، مطابع الأهرام التّجاريّة. ص 36.

الزركلي، خ. (2002) الأعلام، ط15، بيروت: دار العلم للملايين. انظر، ج5، ص 81.

الزَّمخشري م. (دون تاريخ) المفصَّل في علم العربيّة، بيروت: دار الجيل. ص 47.

الزَّوزني، ال. (دون تاريخ) شرح المعلقات السَّبع، (تحقيق: لجنة التّحقيق في الدَّار العالمية)، الدَّار العالمية. ص 84.
ابن السَّرّاج، م. (1996) الأصول في النحو، ط3، (تحقيق: عبد الحسين الفتلي)، بيروت: مؤسسة الرسالة. ج1، ص 153. ج1، ص 320.
السلسيلي، م. (1986). شفاء العليل في إيضاح التسهيل، ط1، (دراسة وتحقيق: الشريف عبدالله البركاتي)، مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية. ج2، ص 909.
سيبويه، ع. (1988) الكتاب، ط3، (تحقيق وشرح: عبد السلام محمّد هارون)، القاهرة: مكتبة الخانجي. ج2، ص 410. ج2، ص 414. ج2، ص 398. ج3، ص 450. ج2، ص 355. ج3، ص 343. ج3، ص 342. ج2، ص 357. ج2، ص 76 (مرّتين). ج2، ص 410 – 411. ج1، ص 26. ج2، ص 276. ج1، ص 57. ج2، ص 410 – 411. ج3، ص 79 (مرّتين). انظر، ج3، ص 217. ج3، ص 217 ثلاث مرّات. ج2، ص 221 (مرّتين). ج2، ص 220 – 221. ج2، ص 221. ج1، ص 423 (مرّتين). ج1، ص 427. ج2، ص 67 (مرّتين). ج2، ص 67 – 68. ج2، ص 67. ج2، ص 66 (مرّتين). ج1، ص 399 (مرّتين). ج2، ص 67. ج1، ص 397. ج2، ص 62. ج2، ص 67. ج2، ص 170 (مرّتين). ج2، ص 171. ج2، ص 170. ج2، ص 184 - 185. ج2، ص 184 (مرّتين). ج2، ص 247 (مرّتين). ج2، ص 248 (مرّتين). ج3، ص 40. ج3، ص 31 (تسع مرّات). ج3، ص 142 – 143. ج3، ص 149 (مرّتين). انظر، ج3، ص 149. ج3، ص 79. ج3، ص 217. ج2، ص 221 (مرّتين). ج1، ص 423. ج1، ص 427. ج2، ص 67. ج2، ص 170. ج2، ص 184. ج2، ص 248. ج3، ص 40. ج3، ص 142 - 143. ج3، ص 149. انظر، ج3، ص 79. ج3، ص 217. ج2، ص 221 مرّتين. ج1، ص 423. ج1، ص 427. ج2، ص 67. ج2، ص 170. ج2، ص 184. ج2، ص 248. ج3، ص 40. ج3، ص 142 - 143. ج3، ص 149. انظر ج3، ص 149. ج2، ص 67 (مرّتين). ج2، ص 221 (مرّتين). ج2، ص 170. ج2، ص 247. ج2، ص 248 (مرّتين). ج3، ص 149 (مرّتين).
السِّيرافي، ال. (1985) أخبار النَّحْويين البصريين، ط1، (تحقيق: محمَّد إبراهيم البنا)، القاهرة: دار الاعتصام. انظر، ص 63 - 65. ص 51 – 54، وص 63 – 65.
السِّيرافي، ال. (2008). شرح كتاب سيبويه، ط1، (تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيِّد علي)، بيروت: دار الكتب العلمية. ج3، ص 280. ج3، ص 279 – 280. ج2، ص 495. ج3، ص 232 (ثلاث مرّات). ج3، ص 368. ج3، ص 378.
السُّيوطي، ع. (2004) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة، ط1، (تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا)، بيروت: دار الكتب العلمية. انظر، ج2، ص 356 - 357.
السُّيوطي، ع. (1998) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ط1، (تحقيق: أحمد شمس الدّين)، بيروت: دار الكتب العلمية. ج3، ص 126 (مرّتين).
الشَّاطبي، إ. (2007) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ط1، (تحقيق: مجموعة من المحققين)، مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي. ج5، ص 300.
ابن الشَّجري، هـ (1992) أمالي ابن الشَّجري، ط1، (تحقيق ودراسة: محمود محمَّد الطناحي) القاهرة: مكتبة الخانجي. ج2، ص 318. ج2، ص 317.
الصبان، م. (2009) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربيّ. ج1، ص 336.
ابن عُصفور، ع. (1998، أ) شرح جُمل الزجاجي، ط1، (قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعّار)، بيروت: دار الكتب العلمية. ج2، ص 319. ج2، ص 233. ج2، ص 234. ج2، ص 228. ج1، ص 425 – 426.
ابن عُصفور، ع. (1998، ب) المقرّب ومعه مُثُل المقرّب، ط1، (تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمَّد معوض)، بيروت: دار الكتب العلمية. ص 391 (مرّتين).
القفطي، ع. (1986) إنباه الرواة على أنباه النحاة، ط1، (تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم)، القاهرة: دار الفكر العربي. انظر، ج4، ص 74 – 77.
المُبَرِّد، م. (1994) المقتضب، ط3، (تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة)، القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي. ج3، ص 337. ج4، ص 293.
ابن منظور، م. (دون تاريخ) لسان العرب، بيروت: دار صادر. انظر، مادة ميا، ج15، ص 300.
ابن النَّديم، م. (2006) الفهرست، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي. انظر، ص 47 – 48.
ابن هشام، ع. (2004) شرح قطر الندى وبل الصدى، (تحقيق: محمَّد محيي الدّين عبد الحميد)، القاهرة: دار الطلائع. ص 209.
ابن هشام، ع. (دون تاريخ) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد)، القاهرة: دار الطلائع. ج1، ص 205 (مرّتين).
ابن يعيش، ي. (2001) شرح المفصّل للزمخشري، ط1، (قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل يعقوب)، بيروت: دار الكتب العلمية. ج1، ص 358. ج3، ص 181 (مرّتين). ج1، ص 358. ج3، ص 181.

References

The Holy Quran.

Al- Azhari, K. (2000). Explanation of the statement on clarification. (1th ed.).(Investigation: Muhammad Basil Ayoun Al- sud), Beirut: Dar of scientific books.

Al- Ashmouni, A. (1955). Al- Ashmouni explained the millennium of Ibn Malik, (1th ed.). (achieved by: Muhammad Mohiu addin Abdul Hamid), Beirut: Dar al- Kitab al- Arabi.

Al- Alam Al- Shantamri, y. (1999) Jokes in the interpretation of the book Sibawayh and the identification of the hidden from

its strange, (Study and investigation: Rashid Belhabib) Magreb: Ministry of Awqaf and Islamic Affairs.

Ibn al- Anbari, A. (1998) Nosha of Al- Alpaa in the Literary Classes, (Investigation: Muhammad Abu Fadil Ibrahim), Cairo: Dar al- Fikr al- Arabi.

Al- Baghdadi, A. (1997) The Treasury of Literature and the Pulp of the Door of the Tongue of the Arabs, (4th ed.). (Investigation and Explanation: Abdul Salam Muhammad Haroun), Cairo: Al- Khanji Library.

Ibn Jani, A. (1990) Shine in Arabic, (2th ed.). (Achieved by: Fayez Faris), Irbid: Dar Al- Amal.

Hasan, A. (without a date) adequate syntactic, (3th ed.). Cairo: Dar al- Maarif.

Abu Hayyan, M. (1998) Resorption of multiplication, (1th ed.). (Investigation, Explanation and Study: Ragab Athman Muhammad), Cairo: Al- Khanji Library.

Al- Khinai, K. (1965) Diwan Al- Hudhaliyyan, which includes the poetry of Malik bin Khalid, Cairo: The National Al- Dar.

Dhul- Romma, G. (1995) Al- Diwan, (1th ed.). (Investigation: Ahmad Hassan Basaj), Beirut: Dar of scientific books.

Al- Zubaidi, M. (without a date) Layers of Syntacticians and Linguists, (2th ed.). (Investigation: Muhammad Abu Fadil Ibrahim), Cairo: Dar al- Maarif.

Al- Zajaj, A. (1971) What ma yensaref and doesn't ma yensaref, (Investigation: Hoda Mahmoud Qaraa), Cairo: Committee for the Revival of Islamic Heritage, Al- Ahram Commercial Press.

Al- Zircli, K. (2002) Al- Alam, (15th ed.). Beirut: Dar Al- Alailm for millions.

Al- Zamakhshri, M. (without a date) Detailed in Arabic science, Beirut: Dar Al- Jeel.

Alzozani, Al. (without a date) Explanation of the Seven Muallaqaat, (Investigation: The International Dar of Inquiry Committee), International Dar.

Ibn Al- Sarraj, M. (1996) Fundamentals in syntactic, (3th ed.). (Investigation: Abdul Hussein Al- Fattali), Beirut: Al- Resala Foundation.

Al- Salasili, M. (1986) Healing the Diseased in Facilitating Clarification, (1th ed.). (study and Investigation: Al- Sharif Abdallah Al- Barakati), Makkah Al- Mukarramah: Al- Faisaliah Library.

Sibawayh, A. Boock, (1988) (3th ed.). (investigation and Explanation: Abdul Salam Muhammad Haroun), Cairo: Al- Khanji Library.

Al- Serafi, Al. (1985) News of Syntacticians Al- Basrien, (1th ed.). (Investigation: Muhammad Ibrahim Al- Banna), Cairo: Dar Al- Itsam.

Al- Serafi, Al. (2008) Explaining Sibawayh's book, (1th ed.). (Investigation: Ahmad Hassan Mahdali and Ali Sayyid Ali), Beirut: Dar of scientific books.

Al- Suyuti, A. (2004) Al- Suyuti, A. (2004) With a view to awareness of linguists and Syntacticaians, (1th ed.). (Investigation: Mustafa Abdel Qadir Atta), Beirut: Dar of scientific books.

Al- Suyuti, A. (1998) The Prevention of Determinants in Explaining the Collection of the Mosques, (1th ed.). (Investigation: Ahmad Shams Al- Din), Beirut: Dar of scientific books.

Shatbi, A. (2007) Al- Maqasid Al- Shaf'ah in Explaining Sufficient Compendium, (1th ed.). (Investigation: A Group of Investigators), Makkah Al- Mukarramah: Institute for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage.

Ibn Al- Shajri, H. (1992) Amali Ibn Al- Shajri, (1th ed.). (Investigation and study: Mahmoud Muhammad Al- Tanahi), Cairo: Al- Khanji Library.

Al- Sabban, M. (2009) A footnote to Al- Sabban on Al- Ashmouni explained on the millennium of Ibn Malik, (1th ed.). Beirut: Dar for Reviving Arabi Heritage.

Ibn Asfur, A. (1998,A) Explanation of Jamal Zajaji, (1th ed.). (Present him and set his margins and indexes: Fawaz Al- Shaar), Beirut: Dar of scientific books.

Ibn Asfour, A. (1998,B) Al- Muqrab, and with him the proverb of (1th ed.). (Investigation, comment, and study: Adel Ahmad Abdel- Mawgoud and Ali Muhammad Moawad), Beirut: Dar of scientific books.

Al- Qafti, A. (1986) Alerted the narrators to the companions of Syntacticaians, (1th ed.). (Investigation: Muhammad Abu Fadil Ibrahim), Cairo: Dar al- Fikr al- Arabi.

Al- Mobared, M. (1994) Al- Muqtazab, (3th ed.). (Investigation: Muhammad Abdul- Khaliq Adima), Cairo: Committee for Reviving Islamic Heritage.

Ibn Manzoor, M. (without a date), The tongue of Arabs, Beirut: Dar Sader.

Ibn Al- Nadim, M. (2006) Al- Fihrist, (1th ed.). Beirut: Dar for Reviving Arabi Heritage.

Ibn Hiham, A. (2004), Explain the dew diameter and rather the echo, (Investigation: Muhammad Mohiu addin Abdul Hamid), Cairo: Dar Al- Talai'.

Ibn Hiham, A. (without a date), Mughni Al- Alabib, (Investigation: Muhammad Mohiu addin Abdul Hamid), Cairo: Dar Al- Talai'.

Ibn Yaish, Y. (2001), A detailed explanation of Zemmakhshari, (1th ed.). (Presented to him and put his margins and indexes: Emaile Eacob), Beirut: Dar of scientific books.